



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستير اكايمي في العلوم المالية و المحاسبة  
تخصص: تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

### عنوان للمذكرة

دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة  
دراسة حالة: مؤسسة ميناء مستغانم

من إعداد الطالب:

كياس علي

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفحة	الاسم	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	بوشخي بحوص	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	سفيان سليمان	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	بوزيان العجال	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستير اكايمي في العلوم المالية و المحاسبة  
تخصص: تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

### عنوان للمذكرة

دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة  
دراسة حالة: مؤسسة ميناء مستغانم

من إعداد الطالب:

كياس علي

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفحة	الاسم	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	بوشخي بحوص	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	سفيان سليمان	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	بوزيان العجال	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

يعبر مضمون المذكرة بأي حال عن رأي صاحبها

## الفهرس:

الصفحة:

العنوان:

الفهرس

قائمة الأشكال والجداول

الإهداء والشكر

المقدمة

ب	فرضيات البحث
ب	مبررات اختيار الموضوع
ب	أهمية و أهداف الدراسة
ب	منهجية الدراسة و أدواتها
ب	الدراسات السابقة
ج	صعوبات البحث
ج	خطة وهيكل البحث

## الفصل الأول تقديم عام حول التحليل المالي

2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي
3	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
3	(1) تعريف التحليل المالي
5	(2) التطور التاريخي للتحليل المالي
5	(3) أهداف التحليل المالي

6	4 خطوات التحليل المالي
6	5 مقومات التحليل المالي
8	المطلب الثاني: معايير التحليل المالي و استخداماته
8	1 مفهوم معايير التحليل المالي
8	2 انواع معايير التحليل المالي
9	3 خصائص معايير التحليل المالي
9	4 استخدامات التحليل المالي
10	المبحث الثاني: ادوات التحليل المالي
10	المطلب الاول: التحليل بواسطة النسب المالية و مؤشرات التوازن
10	1 النسب المالية
10	1.1 تعريف النسب المالية
11	2.1 أهمية التحليل بالنسب المالية
11	3.1 انواع النسب المالية
12	اولا: نسب السيولة
12	1 نسبة التداول
13	2 نسبة السيولة العامة
14	3 نسبة السيولة المخفضة
14	4 نسبة السيولة الجاهزة
14	5 نسبة السيولة العادية
15	6 نسبة السيولة السريعة

16	7) نسبة التدفق النقدي الى الديون
16	8) نسسبة النقدية
17	ثانيا: نسب النشاط
17	1) معدل دوران الحسابات المدينة
18	2) معدل دوران البضاعة
19	3) معدل دوران الاصول المتداولة
20	4) معدل دوران صافي راس المال
20	5) معدل دوران الحسابات المدينة
21	ثالثا: نسب الربحية
21	1) مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات
23	2) مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات
25	رابعا: نسب المديونية
27	2) مؤشرات التوازن المالي:
27	1.2) راس المال العامل
30	2.2) احتياج راس المال العامل
31	3.2) الخزينة
32	المطلب الثاني: التحليل بواسطة المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات
32	التحليل العمودي
33	2) التحليل الأفقي - التحليل التاريخي
34	3) التحليل المقارن:

35	4) التحليل المعياري :
36	خلاصة الفصل الأول
<b>الفصل الثاني: اهمية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة</b>	
38	تمهيد الفصل الثاني:
39	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة
39	المطلب الأول: مفاهيم حول المؤسسة
39	1) تعريف المؤسسة:
40	2) خصائص المؤسسة
41	3) اهداف المؤسسة
43	المبحث الثاني: فعالية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة
43	المطلب الأول: القوائم المالية
43	1) الميزانية:
44	2) حساب النتائج:
45	3) قائمة التدفقات النقدية:
45	4) قائمة تغيرات الأموال الخاصة:
45	5) الملاحق:
46	المطلب الثاني: المزايا الرئيسية للتحليل بالنسب المالية
48	خلاصة الفصل الثاني
<b>الفصل الثالث: التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم</b>	
50	تمهيد الفصل الثالث:
51	المبحث الأول : عرض عام لمؤسسة ميناء مستغانم
51	المطلب الأول : تقديم مؤسسة ميناء مستغانم

51	(1) تعريف ميناء مؤسسة مستغانم :
51	(2) لمحة تاريخية عن مؤسسة ميناء مستغانم :
52	(3) نشأة مؤسسة ميناء مستغانم
55	(4) الموقع الجغرافي لمؤسسة ميناء مستغانم :
55	(5) الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم :
59	المطلب الثاني : عرض الميزانية وحساب النتائج لمؤسسة ميناء مستغانم
59	(1) الميزانية للسنتين 2011/2012
63	(2) عرض حساب النتائج للسنتين 2011/2012 (الجدول رقم 03)
64	المبحث الثاني : دراسة وتحليل الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم
64	المطلب الأول: تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء مستغانم بواسطة النسب المالية لسنة 2011-2012
67	المطلب الثاني: تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء مستغانم بواسطة المقارنات و بيان التغيرات و الاتجاهات 2011-2012.
69	خلاصة الفصل الثالث
<b>72-71</b>	<b>خاتمة</b>

قائمة الأشكال:

الصفحة	بيان الشكل	رقم الشكل
28	تشكيل رأس المال العامل	01
29	حالة رأس المال العامل أكبر من الصفر	02
29	حالة رأس المال العامل يساوي الصفر	03
30	حالة رأس المال العامل اقل من الصفر	04

قائمة الجداول:

الصفحة	بيان الجدول	رقم الجدول
60	الميزانية الأصول 2012/2011	01
61	الميزانية الخصوم 2012/2011	02
63	عرض حسابات النتائج للسنتين 2012/2011	03
64	التحليل بواسطة النسب لمؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2011	04
65	التحليل بواسطة النسب لمؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2012	05
67	التحليل الأفقي لميزانية مؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2012/2011	06
68	التحليل العمودي لميزانية مؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2012/2011	07

## الإهداء

اهدي جهدي وعملي المتواضع هذا أولاً إلى الوالدين الكريمين حفوضهما الله لي ورعاهما وأطال عمرهما، إلى إخوتي

وكافة أفراد عائلتي، إلى كل أصدقائي و زملائي في الدراسة و خارج الدراسة، إلى رفقاء دربي بالأخص صديقي

فاروق، بن ذهبيّة و الحبيب، اهديه كذلك إلى من اناروا لي دربي من الأساسي حتى التعليم العالي أساتذتي الكرام

بالخصوص الأستاذ الكريم الدكتور سفيان سليمان الذي أعانني كثيرا في انجاز هذا العمل، إلى كل من أعانوني

من قريب أو بعيد، إلى أحب الناس إلى قلبي دون ذكر اسمه، إلى كل من تذكروهم قلبي و نسيهم قلبي

و إلى كل من يحبني.

## شكر والتقدير

اشكر الله الذي وفقني في انجاز هذه المذكرة وكما قال الرسول صلى الله عليه و سلم: \* من لم يشكر الناس لم

يشكر الله \* فلهذا أتقدم بالشكر و العرفان إلى كل من أعانني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو حتى

بكلمة طيبة، إلى أستاذي الكريم المشرف الدكتور سفيان سليمان الذي تابعني في انجاز هذا العمل باهتمام كبير و

كل مسؤولية وحرصه دائم على إتمام هذا العمل بإرشاداته و توجيهاته، إلى جميع أساتذتي في كلية العلوم التجارية،

الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة مستغانم دون أن أنسى جميع الأساتذة في كل المراحل الدراسية وشكرا.

# المقدمة:

### المقدمة:

تعد المؤسسة المحور الأساسي الذي يدور حوله أي اقتصاد، وقد أصبحت العديد من الدول المتقدمة تعطي اهتماما بالغا للمؤسسات، حيث تعمل هذه المؤسسات من خلال وظائفها وخصائصها ومميزاتها إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، إضافة دورها في تحقيق نتائج ملموسة في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبالتالي فإن نشاط المؤسسة أصبح يهتم العديد من الأطراف، سواء الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة، مما أدى بالقوائم المالية أن تكون لها الصفة العمومية ولا بد من الإفصاح بها ليستفيد منها جميع الأطراف دون تحيز، إلا أن المعلومات المتواجدة في القوائم المالية تعتبر مشتتة لبعض الأطراف نظرا لزحمة الأرقام فيها، وهذا ما يستدعي إجراء بعض الدراسات و التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة بناء على أدوات تستخدم في التحليل المالي وذلك لتحديد الوضعية المالية الصحيحة و إعطاء الصورة الصحيحة للمؤسسة لتلبية احتياجات هذه الأطراف من معلومات خاصة بالمؤسسة.

فالتحليل المالي يعتبر من أهم المواضيع الإدارية والمالية للمؤسسة، حيث يعمل بصفة عامة على إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة خلال دورات متعددة من نشاطها للكشف عن نقاط القوة و الضعف التي تحمل سلبا و إيجابا على المؤسسة، واقتراح إجراءات تسمح لها باستخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب أو مواصلة التحسن إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

وكدراسة ميدانية فقد وقع اختيارنا على إحدى المؤسسات ألا و هي مؤسسة ميناء مستغانم، حيث ارتأينا إلى تسليط بعض أدوات التحليل المالي على واقعها وذلك في حدود ما سمحت به المعطيات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية، و هذا رغبة منا في الوصول إلى معالجة موضوعنا ( دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة)، وتماما مع كل ما ذكر يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالآتي:

**ما مدى دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة؟.**

وتحت هذا السؤال تدرج أسئلة فرعية كالآتي:

- هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية لتقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة؟

- ما هي الأدوات المستخدمة في عملية التحليل؟

### فرضيات البحث:

- يخدم التحليل المالي المؤسسة في تحديد الوضعية المالية لها، فان عدم الاهتمام باستخدامه يؤدي بالمؤسسة إلى انخفاض كفاءتها في استخدام أصولها،
- تتعدد أدوات التحليل المالي وتخدم التحليل المالي وتسهل في عملياته.

### مبررات اختيار الموضوع:

- أفكار سابقة حول الموضوع بشكل عام من خلال التخصص الدراسي،
- محاولة التعمق أكثر وفهم التحليل المالي و علاقته بالوضعية المالية للمؤسسة،
- اهتمامنا و ميولنا الشخصي نحو مواضيع المحاسبة و التحليل المالي.

### أهمية وأهداف الدراسة:

- إضافة إلى الإجابة عن التساؤلات الرئيسية في إشكالية البحث، فان هذه الدراسة تهدف إلى:
- التعرف أكثر على مختلف أدوات و مؤشرات التحليل المالي و استخدامها، لإبراز مدى أهمية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة،
- تطبيق الدراسة النظرية على واقع مؤسسة ميناء مستغانم للتأكد من صحة الدراسة النظرية.

### منهجية الدراسة وأدواتها:

- اتبعتنا في هذه المذكرة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وبعد ذلك استخدمنا منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي لمعالجة الإشكالية المطروحة، هذا المنهج يسمح لنا بالتعرف على وضعية مؤسسة واحدة بشيء من التفصيل، وقد اخترنا مؤسسة ميناء مستغانم نظرا لإمكانية استخدام قوائمها المالية في التحليل المالي.

### الدراسات السابقة:

## المقدمة

على الرغم من قلة البحوث (رسائل الماجستير، أطروحات الدكتوراه) المماثلة لموضوعنا هذا، إلا أن هناك دراسات قريبة له، ومن بين الدراسات التي اطلعنا عليها ما يلي:

- اليمين سعادة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2009/2008: عنوان هذه الرسالة (استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها)، حيث حاولت معالجة ما إذا كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة، حيث أسقطت دراستها الميدانية على واقع المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة،
- لزعر محمد سامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2012/2011، عنوان هذه الرسالة (التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي)، حيث حاول معالجة مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، وقد اسقط دراسته على واقع مؤسسة صيدال الأم.

### صعوبات البحث:

أثناء معالجتنا لهذا الموضوع واجهتنا العديد من الصعوبات، منها ما هو متعلق بالجانب النظري و منها ما هو متعلق بالجانب الميداني، و نشير إلى بعض منها كما يلي:

- قلة المراجع و البحوث باللغة العربية في مجال التحليل المالي والوضع المالي للمؤسسة، فاعلم المراجع متوفرة باللغة الفرنسية، وان وجدت باللغة العربية فمعظمها كتب و مراجع شرقية، و هي لا تتناسب مع دراسة الحالة الجزائرية نظرا لبعض الاختلافات في الأنظمة،
- صعوبة الحصول على المعلومات و البيانات المالية حول المؤسسة محل الدراسة، خاصة المعلومات المتعلقة بنفس السنة محل الدراسة، إذ يعتبر هذا أمرا مستحيلا، نظرا لسرية تلك المعلومات وعدم التصريح بها لتستخدم في البحوث العلمية.

### خطة وهيكل البحث:

لمعالجة الإشكالية و التساؤلات الفرعية، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي، بداية بمقدمة و نهاية بخاتمة شملت تلخيص عام و النتائج و التوصيات التي توصلنا إليها حول الموضوع.

## المقدمة

---

- الفصل الأول: تقديم عام حول التحليل المالي، حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى دراسة الإطار النظري للتحليل المالي، بالإضافة إلى أدوات التحليل المالي،

- الفصل الثاني: أهمية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، حاولنا من خلاله دراسة مفاهيم عامة حول المؤسسة والوضعية المالية، ومدى فعالية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة،

- الفصل الثالث: التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم، قمنا في هذا الفصل بالتعريف بالمؤسسة محل الدراسة وتحليل قوائمها المالية، حيث هدفنا من هذا الفصل معرفة مدى دور ومساهمة التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الأول : تقديم

عام حول التحليل

المالي

## تمهيد الفصل الأول:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة يهدف الوصول إلى تشخيص صحيح للوضع المالي للمؤسسة، ويهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف التي تحمل سلبيًا وإيجابيًا في المؤسسات المالية، ومن ثم اقتراح إجراءات على المؤسسة لترشيد استخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب أو اقتراح إجراءات تسمح بمواصلة التحسن إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة، وهدف أي مسير مالي هو تقوية المركز المالي للمؤسسة أي تحقيق السيولة من جهة وتحقيق المردودية والربح من جهة أخرى، وللوصول إلى هذه الأهداف لابد من استخدام تقنيات وأدوات التحليل المالي و التي تمكّننا من الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر في القوائم المالية، أو تكون مخفية وراء زحمة الأرقام في هذه القوائم المالية. ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، و كل مبحث يتفرع إلى مطلبين كالآتي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي،

- المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي.

## المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي .

تزايد الاهتمام بالتحليل المالي خلال العقود الماضية، خاصة في ظل اقتصاديات السوق وأسواق رأس المال وظهور الشركات المتعددة الجنسيات. وقد تعاضم ذلك الاهتمام في السنوات الأخيرة، لذا فقد أضحى التحليل المالي من بين الأنشطة الهامة لإدارة مالية المؤسسة، إذ نجد أن ارتباط تطور التحليل المالي بالإدارة المالية يكمن في كونه إحدى أهم أدواتها في التخطيط المالي وكونه أداة يستفيد منها العديد من الأطراف.

### المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

يهتم هذا المطلب بالتعريف بموضوع التحليل المالي من خلال عرض مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتعريف التحليل المالي، التطور التاريخي للتحليل المالي، أهداف التحليل المالي بالإضافة إلى خطوات التحليل المالي، مقومات التحليل المالي.

#### 1) تعريف التحليل المالي:

تعددت تعريفات التحليل المالي، لكننا نسوق فيما يلي بعض من هذه التعاريف:

- التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.<sup>1</sup>
- يعرف التحليل المالي بأنه: " عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ".<sup>2</sup>
- كما يمكن تعريف التحليل المالي بأنه: "عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها، بهدف تشخيص وتقييم أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي ".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمرك، 2007، ص 20 .

<sup>2</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص 71 .

- كما يعرف التحليل المالي بأنه : " عملية بحث و استسقاء و تفسير و استنتاج تبنى على تجميع و تصنيف البيانات و الأرقام التي تعكسها الحسابات والقوائم المالية في الوحدة الاقتصادية ، ثم مقارنتها و قياسها بقصد اكتشاف العلاقات التي تربط فيما بينها، بحيث يمكننا دراسة الأوضاع المالية للوحدة الاقتصادية " .<sup>2</sup>

- كما يعرف التحليل المالي بأنه: " دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية و التمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات، وكذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة " .<sup>3</sup>

- يعرف الدكتور عبد الغفار الحنفي التحليل المالي: على انه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية و التاريخية إلى كم اقل من المعلومات و أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار".<sup>4</sup>

- يعرف الدكتور م. الناشد : التحليل المالي بأنه عملية تشخيص للوضع المالي للمؤسسة بتاريخ معين من حيث التوازن المالي والمردودية المالية " .<sup>5</sup>

- كما يعرف كذلك بأنه مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل على البيانات والتقارير والكشوفات المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> مؤيد راضي حنفر غسان فلاح المطارنة ،، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، مرجع سابق ، ص 72 .  
<sup>2</sup> محمد المبروك أبو زيد ، التحليل المالي شركات و أسواق مالية ، دار المريخ للنشر ، الطبعة الثانية ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009 ، ص 20-21 .

<sup>3</sup> منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن، 2005 ، ص12 .

<sup>4</sup> يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر ، الإسكندرية ، 2012 ، ص 55 .

<sup>5</sup> يوسف حسن يوسف ، نفس المرجع ، ص 55 .

<sup>6</sup> الحياي وليد ، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 21 .

## (2) التطور التاريخي للتحليل المالي:

حتى بداية القرن العشرين كانت القوائم المالية مجرد دليل أو برهان على عمل ماسك الحسابات و إن كانت تحتوي على معلومات هامة يمكن استخدامها في تقييم أداء المشروع. ولكن حدث أن أوصت جمعية رجال البنوك في ولاية نيويورك في فيفري عام 1895 بأهمية الطلب من المقترضين بضرورة تقديم القوائم المالية الخاصة بمشروعاتهم كجزء أساسي من البيانات المدعمة لطلب القرض ، وكانت التوصية الموجهة إلى أعضاء هذه الجمعية تنص على: " أن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودوهم ببيانات مكتوبة حول الأصول و الالتزامات الخاصة بهم ، وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة ".<sup>1</sup>

## (3) أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة و مواطن الضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع.<sup>2</sup> ومن هنا يمكن تقسيم أهداف التحليل المالي إلى قسمين كالتالي:<sup>3</sup>

\* **أهداف التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة:** إن التحليل المالي الذي تقوم عليه المؤسسة هو تحليل مالي داخلي و الذي يعتبر أساسي و ضروري لاتخاذ القرارات المالية أو توسيع الاستثمارات و هذا من طرف المدير المالي والمسير المالي للمؤسسة و أهداف هذا التحليل هي:

- إعطاء حكم للتسيير المالي للفترة تحت التحليل ( فترة التحليل )،
- الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية و التموينية و التوزيعية،
- التحقق من المركز المالي ( الوضعية المالية ) للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة

محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، المجلد الثاني ، منشورات ذات السلاسل للطباعة و النشر و التوزيع ، الكويت، 1986 ، ص 648 .

<sup>2</sup> محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني . دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص3 .

<sup>3</sup> يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، مرجع سابق ص 56- 57 .

المديونية،

- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها.

\* أهداف التحليل المالي بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة: إن التحليل المالي الذي يقوم به المتعاملون مع المؤسسة هو تحليل مالي خارجي يهدف إلى:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي،

- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب،

- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض،

- الموافقة والرفض لعقد قرض عند تقييم المؤسسة لطلب القرض.

#### 4) خطوات التحليل المالي:

يتم التحليل المالي وفق ثلاث خطوات أساسية وهي:<sup>1</sup>

أ) مرحلة التصنيف: يقوم المحلل المالي في هذه المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القوائم المالية لأكثر من فترة محاسبية ثم يقوم بتجزئتها إلى جزأين، وهما الأصول والخصوم، ثم توضع في مجموعات محددة ومتجانسة حتى يتمكن من معالجتها.

ب) مرحلة المقارنة: بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم والمركز المالي وتحري أسباب قيام هذه العلاقة.

ج) مرحلة الاستنتاج: بعد التصنيف والمقارنة يقوم المحلل بالبحث عن الأسباب والحكم على المركز المالي للمؤسسة وتقييم الاقتراحات.

#### 5) مقومات التحليل المالي:

<sup>1</sup> يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 57-58 .

كفي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وتقنيات التحليل التي يستخدمها، و منها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.<sup>1</sup> و يمكن حصر هذه المقومات فيما يلي:<sup>2</sup>

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية.

- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما أن يستخدم أساليب وتقنيات تجمع هي الأخرى و بقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك بتقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

بالإضافة إلى بعض المقومات الأخرى:<sup>3</sup>

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي،

- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، و توفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها،

- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج و بأسرع وقت.

<sup>1</sup> محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، مرجع سبق ذكره ، ص 4 .

<sup>2</sup> حسين سمير عشيح إشراف ظافر الكبيسي ، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك .

مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص 26

<sup>3</sup> فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، رام الله ، فلسطين ، 2008 ، ص 9 .

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي واستخداماتها

(1) مفهوم معايير التحليل المالي:

عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملائمة نسبة معينة أو رقم ما<sup>1</sup>.

(2) أنواع معايير التحليل المالي:

من المعروف عموماً أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة والتي يمكن ذكرها فيما يلي<sup>2</sup>:

(1.2) معيار التحليل المالي المطلق:

ويعني المعيار المطلق، حالة متفق عليها بأنه يمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهو بذلك يمثل خاصية متأصلة يأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات، ويقاس به التقلبات الواقعية.

يعود الاستخدام القليل لهذا المعيار إلى ابتعاده عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات، ويمكن اللجوء إلى هذا المعيار عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة.

(2.2) معيار التحليل المالي للصناعة:

وهو المعيار الذي تصدره الاتحادات المهنية و الهيئات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة، ويعتبر هذا المعيار أكثر قرباً إلى الواقع من المعيار المطلق لأنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة.

(3.2) معيار التحليل المالي التاريخي:

عبارة عن النسب الأرقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة معينة في الماضي، والتي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي، والتوقع المستقبلي بشأن

<sup>1</sup> هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر، 2000، ص 171.

<sup>2</sup> منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 84-85.

أدائها.

#### 4.2 معيار التحليل المالي المخطط:

يصمم هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة، والذي يبنى على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة، وهذا المعيار يصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشرا للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات . كذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية. وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا يعد المعيار الأمثل للمقارنة وتقييم الأداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة.

#### 3 خصائص معايير التحليل المالي:

من أجل أن يكون المعيار مقبولا وذو معنى، لا بد له أن يتصف بالخصائص التالية<sup>1</sup>:

- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة؛
- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة؛
- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب.

#### 4 استخدامات معايير التحليل المالي:

يمكن إيجاز استخدامات معايير التحليل المالي في النقاط التالية<sup>2</sup>:

- تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطائها وصفا كميا؛
- تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة؛
- تحليل أداء المؤسسة المالي؛
- كشف الانحرافات؛

<sup>1</sup> أيمن الشنطي ، عامر شقر ، الإدارة و التحليل المالي ، عمان ، دار البداية ، 2004 ، ص 180 .

<sup>2</sup> هيثم محمد الزعبي ، الإدارة و التحليل ، مرجع سبق ذكره ، ص 173 .

-قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية.

### المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

تعدد الطرق والأدوات المستخدمة في التحليل المالي ماضيا و حاضرا، بحيث يكون بإمكان المحلل المالي أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة و نوعية الدراسات أو التحليل القائم به، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الطرق والأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. ومن أهم هذه الأدوات: النسب المالية، المؤشرات المالية والمقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات، حيث سنعرضها في مطلبين كالآتي، المطلب الأول النسب و المؤشرات المالية و المطلب الثاني المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات.

### المطلب الأول: التحليل بواسطة النسب المالية و مؤشرات التوازن

#### 1) النسب المالية:

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أهم طرق التحليل المالي و أكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم هذه التقنيات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين فيها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء و أوجه النشاط المختلفة.<sup>1</sup>

#### 1.1) تعريف النسب المالية:

تعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القواعد المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها وكما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين.<sup>2</sup> إلا أن الوقوف عند هذه العلاقة لا يعني شيء للمحلل المالي أو المستفيد منها، إذ لا بد من اعتماد معايير مرجعية على أساسها يتم تقييم نتائج النسب المالية للمؤسسة، وتعد المعايير المطلقة و

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 127 .

<sup>2</sup> مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى، 2006 ،

التاريخية ومعيار متوسط الصناعة والمعيار المستهدف بمثابة المؤشرات المرجعية التي يستند إليها المحلل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال النسب المالية.<sup>1</sup>

كما تعرف النسب المالية كذلك أنها عبارة عن علاقة بين متغيرين وناتج هذه العلاقة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة وتسمى بالنسبة المرجعية وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف.<sup>2</sup>

### (2.1) أهمية التحليل بالنسب المالية:

إن النسب المالية تعتبر من أدوات تقدير ومقارنة نتائج المؤسسة، وتسمح للمؤسسة عبر الزمن بمتابعة تطورها وتطور بعض المؤشرات الداخلية والخارجية حيث من الواجب معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف حتى يمكن استغلالها بشكل صحيح أو العمل على تصحيحها.<sup>3</sup>

وتكمن أهمية النسب المالية في النقاط التالية:<sup>4</sup>

- تقديم مدلولات ذات مغزى ومفيدة.
- استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة.
- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع.
- مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة.
- تقييم أداء المؤسسة وأداء إدارتها.
- التعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها.

### (3.1) أنواع النسب المالية:

<sup>1</sup> عدنان تايه النعيمي أرشد التميمي ، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة ، دار البيازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 83 .

<sup>2</sup> يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 92 .

<sup>3</sup> شوام بوشامة ، تقييم و اختبار الاستثمارات ، دار الغرب للنشر ، 2003 ، ص 131 .

<sup>4</sup> عاطف وليم أندراوس ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات . دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص 81 .

هناك مجموعة من النسب التي يرى المحللون الماليون أنها كافية والتي تضع المؤسسة أمام الأمر الواقع وتجعل الحكم على المؤسسة منطقي ودال دلالة قطعية على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وتمثل هذه النسب في الأتي: نسب السيولة، نسبة النشاط، نسب الربحية، نسب المديونية.<sup>1</sup>

### أولاً) نسبة السيولة: Liquidity Ratios

وتظهر أهمية هذه النسب في أنها تقيس الملاءة المالية للمنشأة بالأمد القصير أو بمعنى آخر مقدرة المنشأة على تسديد الالتزامات المالية الثابتة. والملاءة المالية للمنشأة في الأمد القصير تبين مدى تغطية المطلوبات المتداولة بموجودات المنشأة ويمكن لهذه المنشأة من تحويل هذه الموجودات إلى نقد في فترة زمنية مساوية لاستحقاق المطلوبات المتداولة. إن عدم توفر السيولة الكافية لدى المنشأة يعني احتمال الخطر التمويلي وبالتالي تدهور ترتيبها الائتماني.

وتهدف نسبة السيولة إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها القصيرة الأجل ومجموع التزاماتها القصيرة الأجل.<sup>2</sup>

ويتوقف مستوى السيولة المطلوبة لمقابلة المؤسسة لالتزاماتها القصيرة الأجل على مدى انتظام تدفقاتها النقدية، لذا تحتاج الشركات الصناعية إلى معدلات سيولة أعلى من تلك التي تحتاجها شركات الخدمات الكهربائية مثلاً ، لارتفاع مخاطر التذبذب في الأولى وانخفاضها في الثانية ومن أهم نسب السيولة ما يلي:

### (1) نسبة التداول: ( Current Ratio )

تمثل مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية وبدون صعوبة تذكر وكمؤشر بدائي لقدرة المنشأة المالية. وتستخرج بالعلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$\text{نسب التداول} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$$

مجموع الخصوم المتداولة

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 311 .

<sup>2</sup> يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 93 .

<sup>3</sup> خالد وهيب الراوي ، يوسف سعادة ، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، عمان دار المسيرة للنشر و التوزيع ،

الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 61 .

إن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هو واحد صحيح. بمعنى انه إذا انخفضت الأصول المتداولة للمشروع بحيث أصبحت نسبة التداول واحد صحيح فمعنى ذلك أن المشروع مازال قادراً على تغطية التزاماته قصيرة الأجل. أما إذا انخفضت النسبة عن الواحد الصحيح فمعناه عدم مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل بدون أن تواجه مشاكل وصعوبات.

وتبين هذه النسبة عدد مرات قابلية أصول الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، وتعتبر نسبة التداول 1:2 نسبة عادلة لمعظم القطاعات، أما إذا كانت النسبة اقل من الواحد صحيح قد يشير إلى أن الشركة ليست في وضع مالي جيد، إلا انه لا يعني بالضرورة أنها ستتعرض للإفلاس أو التصفية، فهناك عدة طرق للحصول على التمويل<sup>1</sup>.

(2) نسبة السيولة العامة:

وتقيم هذه النسبة درجة تغطية الموجودات المتداولة للديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

ديون قصيرة الأجل

وتسمى هذه النسبة كذلك بنسبة رأس المال العامل.

فإذا كانت هذه النسبة اقل من الواحد فهذا يعني عدم إمكانية المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بموجوداتها المتداولة، أي رأس المال العامل سالب وهذا يعبر عن الوضع المالي السيئ للمؤسسة.

أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني رأس المال العامل معدوم أي وضع مالي متوازنة و بالتالي المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بالموجودات المتداولة.

وإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يدل على الوضع الجيدة للمؤسسة لأنها قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بأصولها المتداولة أي رأس المال العامل موجب. إلا أن هذه النسبة تعتبر مؤشر عام لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار سيولة مختلفة للموجودات المتداولة وكذا استحقاق الديون قصيرة الأجل ، الأمر الذي يتطلب وضع نسبة مالية أخرى لتفادي النقص المرتبط بنسبة السيولة العامة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 ، 32 .

<sup>2</sup> يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 94 .

<sup>3</sup> زينب دراجي ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة ( حالة كومامو ) جامعة قسنطينة ، 1997 ، ص 114 .

3) نسبة السيولة المخفضة (الآجلة):

وهي النسبة الأكثر دقة من حيث الحكم على درجة السيولة، كما تعتبر مقياسا لمقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول السريعة إلى نقدية وتحسب بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{نسبة السيولة المخفضة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

الديون القصيرة الأجل

وقد تم استبعاد المخزون من هذه النسب باعتبارها تمثل أكبر حصة من الموجودات المتداولة وبالتالي فهو يحتاج لفترة زمنية حتى يتحول إلى نقدية، هذا يعني أن لو استطاعت المؤسسة بيع القيم الغير جاهزة بقيمتها، وتحصل ذمتها لتمكنها من تسديد التزاماتها ودون المساس بمخزونها السلعي.

ويجب أن تكون قيمة هذه النسبة مرتفعة حيث حدد لها حد أدنى مقدر ب(0.3) وحد أقصى مقدر ب(0.5) و هو حد الضمان.

4) نسبة السيولة الجاهزة:

و تحسب بالعلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{النقديات}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

الديون القصيرة الأجل

بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة تحديد بماذا تستوفي ديون القصيرة الأجل اعتمادا على ما تملكه من قيم متاحة في الوقت الحالي، وقد حدد لهذه النسبة حد أدنى مقدر ب(0.2) وحد أقصى مقدر ب(0.3) وهناك من يقول ب(0.4) .

اغلب المتعاملون الاقتصاديون لهم فائدة في أن يكون هذا المعدل كبير على القدر المستطاع، الشيء الذي يقابله تسيير داخلي جيد في الخزينة التي يجب أن تكون معدومة (توازن مالي امثل).

5) نسبة السيولة العادية: (Normal Liquidity Ratio) .

<sup>1</sup> يوسف حسن يوسف ، نفس المرجع ، ص 95 .

<sup>2</sup> يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 95-96 .

هذه النسبة تعتبر أكثر تشددا من النسبة السابقة، حيث لا تأخذ في الاعتبار الذمم والمخزون السلعي و تقتصر على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لأي نقص في قيمتها عند التصفية. لهذا تشمل النقدية وشبه النقدية (الاستثمارات المؤقتة).

ويلاحظ انه إذا انخفضت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني بكل وضوح حتمية تحصيل جزء من الذمم أو بيع بعض المخزون السلعي حتى يتمكن المشروع من سداد كل التزاماته الجارية. و

تحتسب بالعلاقة التالية:<sup>1</sup> نسبة السيولة العادية = النقدية + شبه النقدية

الخصوم المتداولة

### (6) نسبة السيولة السريعة: (Quick or acid – test ratio)

تعتبر هذه النسبة أكثر تحفظا من نسبة التداول وتستخدم كالنسبة السابقة في بيان مقدرة المنشأة في مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل. ويستبعد المخزون من الأصول المتداولة لحاجة المخزون إلى فترة زمنية حتى يمكن بيعه أو هناك احتمال عدم بيعه، وتقيس هذه النسبة مقدرة المنشأة في تسديد مطلوباتها المتداولة دون تصفية المخزون وبالتالي فهي مقياس أكثر شدة للسيولة.<sup>2</sup>

تستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسهيل موجوداتها من البضاعة. وضمن هذه الشروط، تعتبر هذه النسبة مقياسا أكثر تحفظا للسيولة من نسبة التداول لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، و لأنها تستثني البضاعة والمدفوعات مقدما من البسط. وتحتسب هذه النسبة على النحو التالي<sup>3</sup> :

نسبة السيولة السريعة = الموجودات المتداولة - البضاعة - المصروفات المدفوعة مقدما

المطلوبات المتداولة

<sup>1</sup> خالد وهيب الراوي ، يوسف سعادة ، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 62 .

<sup>2</sup> خالد وهيب الراوي ، يوسف سعادة ، نفس المرجع ، ص 62 .

<sup>3</sup> مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 314 .

أو بمعنى آخر<sup>1</sup> : الأصول السائلة

المطلوبات المتداولة

ويقصد بالأصول السائلة مجموع الأصول المتداولة مطروح منه المخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدما.

(7) نسبة التدفق النقدي إلى الديون: (Cash flow /Debt):

من مقاييس قدرة المؤسسة على خدمة دينها العلاقة بين التدفق النقدي من العمليات والدين القائم، ويتم احتساب هذه النسبة بالمعادلة التالية:<sup>2</sup>

نسبة التدفق النقدي / الديون = النقد المتحقق من العمليات

إجمالي الديون القصيرة و الطويلة الأجل

ويقصد بالنقد المحقق من العمليات صافي الربح مضافا إليه الاستهلاكات والاطفاءات.

(8) نسبة النقدية: (cash ratio)<sup>3</sup>

نسبة النقدية = النقد و ما في حكمه

المطلوبات المتداولة

إن مصطلح النقدية بمعناه الواسع كما حدده مجلس معايير المحاسبة العامة، يشمل النقد و الأصول شبه النقدية سريعة التحول إلى نقدية ، وتسمى بالأوراق المالية القابلة للتداول مثل اذونات الخزينة، و الأوراق التجارية.

وتبين نسبة النقدية عدد مرات قابلية الأصول النقدية وشبه النقدية على تغطية الالتزامات المتداولة، وتعتبر مؤشر على المدى الذي تستطيع فيه الشركة دفع التزاماتها المتداولة، بواسطة السيولة النقدية المتوفرة

<sup>1</sup> فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

<sup>2</sup> مفلح محمد عقل ، نفس المرجع ، ص 315 .

<sup>3</sup> فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

لديها.

### ثانياً) نسب النشاط ( Activity / performance Ratios ) :

يطلق على مجموعة النسب هذه أيضاً نسب إدارة الموجودات، وتقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر حجم من المبيعات و بالتالي أعلى ربح ممكن.

وتتضمن نسب النشاط جميعها المقارنة بين صافي المبيعات وجميع الاستثمارات في مختلف أنواع الموجودات، مع تركيز على ذلك الجزء من الموجودات ذات الصلة الأكثر في تحقيق المبيعات خاصة المؤسسات التجارية.

وتقوم نسب النشاط على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من بضاعة و مدينين و موجودات ثابتة، وتعمل على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن. و أهم نسب النشاط ما يلي:<sup>1</sup>

#### 1) معدل دوران الحسابات المدينة ( Accounts Receivable Turnover )

وتسمى أيضاً معدل دوران الذمم ومتوسط فترة التحصيل. ويمكن إيجاد هذه النسبة وذلك بقسمة الحسابات المدينة على متوسط المبيعات الآجلة اليومي. وتسمى هذه النسبة في بعض الأحيان بمعدل فترة التحصيل وتبين معدل الفترة الزمنية التي تنتظرها المنشأة لتحصيل بعدها على ثمن البضاعة المباعة و يمكن إيجاد متوسط المبيعات الآجلة اليومي وذلك بقسمة المبيعات الآجلة السنوية على 360 على اعتبار أن عدد أيام السنة هو 360 يوماً.<sup>2</sup>

وغالباً ما يتم اللجوء إلى هذه النسب عندما تقل نسبة التداول والسيولة السريعة للمؤسسة المعنية عن معدل الصناعة لأجل التأكد من مدى سيولة هذا البند.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 316-317 .

<sup>2</sup> خالد وهيب الراوي ، يوسف سعادة ، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 71 .

<sup>3</sup> مفلح محمد عقل ، نفس المرجع ، ص 317 .

ويحسب هذا المعدل حسب المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة / مرة} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{معدل رصيد الحسابات المدينة}} \\ \text{أو الرصيد في نهاية الفترة المالية}$$

ويعكس هذا المعدل السرعة التي تتمكن فيها المؤسسة من تحصيل حساباتها المدينة، وهو يعبر أيضا عن مدى ملائمة حجم الاستثمار في الحسابات المدينة وبذلك يلقي الضوء على مدى ملائمة سياسة الائتمان وسياسة التحصيل، فالسياسة المتساهلة في منح الائتمان وتحصيل الديون تؤدي إلى انخفاض معدل الدوران والعكس صحيح.

لا يصلح هذا المؤشر لان يكون أداة للمقارنة بين شروط البيع الموضوعة من قبل مؤسسة ما وبين المؤسسات الأخرى المشابهة، وذلك كما يصلح مؤشر فترة التحصيل.

## (2) معدل دوران البضاعة: ( Inventory Turnover ):

وينظر إلى هذه النسبة (كما في النسبة السابقة) وفقا للأسس التالية:

إما على أساس عدد مرات دوران البضاعة خلال الفترة المالية موضع التحليل، ويقصد بعدد مرات دوران البضاعة عدد مرات قيام المؤسسة بشراء كمية من البضائع وبيعها، على افتراض أن كل عملية شراء وبيع تتم بشكل مستقل، وتشكل مرة دوران واحدة.

أو على أساس عدد الأيام التي تحتاج إليها المؤسسة لتصفية رصيدها من البضائع بالبيع حسب معدلات البيع اليومية السائدة، فيما لو لم تقم بإعادة تخزين بديلة لما يباع من البضائع. وهذه النسبة عبارة عن حاصل قسمة تكلفة البضاعة المباعة على معدل رصيد البضاعة خلال الفترة أو رصيد البضاعة آخر المدة، هذا ويتم احتسابها حسب المعادلة التالية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 320-321 .

$$\text{معدل الدوران} = \frac{\text{كلفة البضاعة المباعة}}{\text{معدل رصيد البضاعة}} = \times \text{مرة}$$

(أو رصيد البضاعة في نهاية الفترة)

أما معدل دوران البضاعة بالأيام، فيتم احتسابها بالخطوات التالية:

أ) إيجاد معدل كلفة المبيعات اليومية، ويساوي تكلفة المبيعات مقسومة على 360 أو 365 يوماً.

$$\text{معدل تكلفة المبيعات اليومية} = \frac{\text{كلفة المبيعات}}{360 \text{ أو } 365}$$

ب) وبقسمة معدل رصيد البضاعة على معدل تكلفة المبيعات اليومية يكون الناتج معدل دوران البضاعة بالأيام:  $\text{معدل دوران البضاعة بالأيام} = \frac{\text{معدل رصيد البضاعة أو بضاعة آخر المدة}}{\text{معدل كلفة المبيعات اليومية}}$

### 3) معدل دوران الأصول المتداولة : (current Assets Turnover) :

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:<sup>1</sup>

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} = \times \times \times \text{مرة}$$

تكمل هذه النسبة معدلات الدوران الأخرى، لكنها تركز على مدى استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات.

وهذا المعدل مؤشر جيد على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات خاصة في المؤسسات التي تتعاطى الأعمال التجارية، والمعدل المرتفع للنسبة مؤشر على الكفاءة، أو احتمال الاعتماد على رأسمال عامل قليل، وهذا مؤشر على التوسع في المتاجرة.

وعكس ذلك يعني عدم استخدام رأس المال العامل بكفاية، إما بسبب عدم توليد الحجم المناسب من المبيعات، أو بسبب زيادة الاستثمار في بنود رأس المال العامل.

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 325 .

(4) معدل دوران صافي رأس المال العامل:

معادلة النسبة:<sup>1</sup>

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} / \text{مرة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

صافي رأس المال العامل

وتتطلب دقة الحكم على هذه النسبة مقارنة مؤشرات المؤسسة موضع التحليل بمثلاتها من المؤسسات الأخرى. وبشكل عام، يعكس معدل الدوران المنخفض عدم كفاءة في حين يعكس معدل الدوران المرتفع كفاءة جيدة مع اخذ احتمالات التوسع بعين الاعتبار. يستخدم هذا المعدل للتعرف على عدد مرات دوران رأس المال العامل خلال فترة مالية معينة، وبالتالي فهو مؤشر فعال لكفاءة الإدارة في حسن استغلال رأس المال العامل.<sup>2</sup>

(5) معدل دوران الحسابات الدائنة: (Accounts Payable Turnover):

معادلة النسبة:<sup>3</sup>

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة بالأيام} = \frac{\text{معدل رصيد الحسابات الدائنة} \times 360}{\text{المشتريات}}$$

المشتريات

وهذا المعدل مؤشر على السرعة التي تقوم بها المؤسسة في تسديد التزاماتها. لذا فإن أي انحراف في هذه المعادلة يجب أن يعطي عناية كافية لانخفاض قد يكون نتيجة لحصول المؤسسة على خصم فأصبحت معه تفضل الدفع النقدي، أو أن الدائنين سحبوا الاعتمادات المقدمة للمؤسسة. أما إذا ارتفع معدل الأيام فإن هذا مؤشر على حصول المؤسسة على تسهيلات جديدة، أو مددا أطول في الوفاء، أو قد يكون مؤشرا على مشكلة السيولة أدت بالمؤسسة إلى التأخر في دفع التزاماتها. وإذا لم تتوافر معلومات عن المشتريات فيمكن المحلل أن يستعمل كلفة المبيعات كبديل لذلك.

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل ، نفس المرجع ص 326 .

<sup>2</sup> صادق الحسني ، التحليل المالي والمحاسبي " دراسة معاصرة في الأصول العلمية و تطبيقاتها " ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1998 ، ص 283 .

<sup>3</sup> مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 326 .

ويطلق على هذا المعدل أيضا فترة الاسترداد، والتي في حالة مقارنتها بفترة التحصيل ( معدل دوران الحسابات المدينة بالأيام )، ستوضح جانبا من سياسة إدارة رأس المال العامل المتبعة، حيث يفضل أن تتناسب فترة السداد مع فترة التحصيل بطريقة تجنب المؤسسة الوقوع في أزمة السيولة، أو لتفادي ارتفاع الاحتياجات التمويلية المكلفة، كأن يتم تحصيل الذمم من المدينة خلال 90 يوما مثلا في حين يتم دفع الذمم الدائنة خلال 30 يوما مما يعني الحاجة إلى تمويل دائم ومتزايد.

### ثالثا) نسب الربحية (Profitability Ratios):

تقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين. لهذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرين يتطلعون إلى الفرص المرحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساته، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض المشاريع التي تحقق الأرباح أكثر بكثير من تلك التي لا تحققها.<sup>1</sup>

وتقسم نسب الربحية إلى قسمين رئيسيين هما:

#### 1) مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات:

وتقيس هذه المجموعة من النسب قدرة المؤسسات على ضبط عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المتحققة، كما تقيس أيضا مدى قدرة المؤسسة في توليد الأرباح من المبيعات. ويكون بسط هذه المجموعة من نسب الأرباح طبقا لتعريف محدد، مثل مجمل الربح، أو صافي ربح العمليات، أو صافي الربح الشامل، أما المقام فهو المبيعات. وأهم نسب هذه المجموعة:

#### أ) نسبة مجمل ربح العمليات (Gross Marging Ratio):

تهدف هذه النسبة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين سعر المنتج وتكاليفه، و يتم احتسابها بقسمة مجمل ربح العمليات على صافي المبيعات حسب المعادلة التالية:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 327 .

صادق الحسني ، التحليل المالي والمحاسبي " دراسة معاصرة في الأصول العلمية و تطبيقاتها " ، مرجع سبق ذكره ، ص 296-297 .

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = \frac{\text{مجمل ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

$$= \frac{\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ومجمل ربح العمليات هو عبارة عن الفارق بين تكلفة إنتاج السلعة وسعر بيعها، و

أهم ما تعبر عنه هذه النسبة هو مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات، ذلك مدى قدرتها على السيطرة عليها. ويكون بالإمكان ملاحظة ذلك من خلال قراءة هذه النسبة على مدى فترات زمنية ممتدة.

(ب) نسبة صافي ربح العمليات:

تحتسب كما يلي:<sup>1</sup> صافي ربح العمليات قبل الفائدة و

$$\text{نسبة صافي ربح العمليات} = \frac{\text{الضريبة و الإيرادات والمصروفات الأخرى}}{\text{المبيعات}}$$

وتتميز هذه النسبة عن سابقتها بأنها لا تقصر الاهتمام على عناصر تكلفة المبيعات، بل توسع اهتمامها لكي تشمل عناصر التكاليف والمصروفات المتعلقة بقيام المؤسسة بعملياتها مثل المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع، وتبين هذه النسبة مدى الانخفاض الممكن في سعر بيع الوحدة قبل أن تبدأ المؤسسة بتحمل الخسائر، لذا ينظر إلى هذه النسبة على أنها مقياس عام للكفاءة في التشغيل.

وتقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام مصاريف التشغيل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 328 .

<sup>2</sup> محمد مطر ، التحليل المالي و الانتمائي : الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية ، مرجع سبق ذكره ، ص 57 .

(2) مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات:

يعتبر هذا المعيار من أكثر المقاييس شيوعا وقبولا لقياس ربحية المؤسسة وكفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتشغيل المشروع وإدارة موجوداته.<sup>1</sup>

وأهم نسب هذه المجموعة ما يلي:

أ) العائد على المجموعات (ROA):

تقيس هذه النسبة القوة الايرادية للأصول المستثمرة في الشركة، أو بعبارة أخرى تقيس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها من جميع مصادر التمويل الخارجية والداخلية على حد سواء، لذا تعتبر مؤشرا لقياس ربحية الشركة بوجه عام.<sup>2</sup>

ويطلق على هذه النسبة القوة الايرادية، وتحسب بموجب العلاقة التالية:<sup>3</sup>

صافي ربح العمليات قبل الفائدة و

العائد على الموجودات = الإيرادات و المصروفات الأخرى و الضريبة

مجموع الموجودات (أو معدل مجموع الموجودات)

وتعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقابلة بين مؤسسات تختلف اختلافا كبيرا في مقادير أصولها العاملة، وفي تركيبة الجانب الأيسر وفي أعبائها الضريبية ، وذلك بحكم كونها معيارا نسبيا لقياس كفاءة الإدارة في استخدام موجودات المؤسسة الموضوعة بتصرفها من مختلف المصادر.

وتحقق هذه النسبة الغايات التالية:

- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالافتراض، وذلك من خلال المقارنة بين معدل العائد وكلفة الافتراض.

<sup>1</sup> صادق الحسني ، التحليل المالي والمحاسبي " دراسة معاصرة في الأصول العلمية و تطبيقاتها "، مرجع سبق ذكره ، ص 306 .

<sup>2</sup> محمد مطر ، نفس المرجع ، ص 58 .

<sup>3</sup> مفلح محمد عقل ، نفس المرجع ، ص 330 .

- تعكس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية (دون الكفاءة المالية).

- تعتبر من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية ومن أفضل أدوات المقابلة بين أداء المؤسسات المختلفة ، وذلك لأنها لا تعكس اثر الرفع المالي، إذ أن بسط النسبة ومقامها لم يتأثرا بكيفية تمويل المؤسسة لموجوداتها.

### ب) العائد على حقوق المساهمين (المالين):

تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة.

لذا تعتبر مؤشرا على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مريح، كما تعتبر مؤشرا أيضا على مدى قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمار محددًا أساسيا لقرارات المستثمرين.

ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق المساهمين (رأس المال + الأسهم الممتازة + الاحتياطات + الأرباح غير الموزعة).<sup>1</sup>

صافي الربح بعد الضريبة (بعد طرح

العائد على حقوق المساهمين =  $\frac{\text{حقوق حملة الأسهم الممتازة إن وجدت}}{\text{صافي حقوق المساهمين (أو معدل صافي حقوق المساهمين)}}$

صافي حقوق المساهمين (أو معدل صافي

حقوق المساهمين)

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 330-331 .

تقيس هذه النسبة نجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين. ويحكم على مدى مناسبة هذه النسبة من خلال مقارنتها بأسعار الفوائد على الأوراق المالية الحكومية طويلة الأجل مضافا إليها هامشا ربحيا للتعويض عن مقدار مخاطر الاستثمار المرتبطة بالنشاط المعين.

#### رابعاً) نسب المديونية (Dept Ratios):

يطلق على هذه المجموعة أيضا نسب إدارة المديونية، وتقيس نسب المديونية المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها. هذا ويولي كل من المالكين والمقرضين اهتماما خاصا بهذه المجموعة من النسب لأهميتها الخاصة لهم.

وقبل استعراض نسب المديونية، لا بد من التنبيه إلى أن المؤسسات ذات المديونية المرتفعة تكون عادة أكثر تأثرا بالتطورات السلبية التي قد تطرأ على نشاطها من تلك المؤسسات ذات المديونية المنخفضة، ولما كانت نسب المديونية تساعد في قياس مدى هذا تأثر، فقد كان من الواجب الانتباه إلى الاختلاف الواسع بين هذه النسب باختلاف الأنشطة التي تمارسها المؤسسات.

#### \* نسب المديونية أو نسب الرفع المالي:

وتخدم هذه النسب الهدف الأول من أهداف نسب المديونية، وهو تعرّف مصادر التمويل التي اعتمدت عليها المؤسسة لتمويل موجوداتها المختلفة، حيث يمكن بواسطتها هذه المجموعة من النسب تعرّف الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل، ومدى الأمان المتاح للدائنين من خلال التركيبة المالية القائمة باستعمال علاقات في الميزانية العمومية. ومن أهم هذه النسب ما يلي:

#### أ) نسبة الديون إلى حقوق المساهمين أو حقوق المالكين (Dept to Equity Ratio):

تحسب هذه النسبة على النحو التالي:<sup>1</sup>

نسبة المديونية = إجمالي الديون (قصيرة الأجل و طويلة الأجل)

صافي حقوق المساهمين

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 332 .

يقصد بإجمالي الديون كافة الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من الغير، وتتمثل في القروض القصيرة الأجل والطويلة الأجل. أما حقوق الملكية فيقصد بها رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

وتوازن هذه النسبة التمويل المقدم من الدائنين لعمليات المؤسسة مع التمويل المقدم لنفس الغاية من قبل أصحابها، كما تعبر عن مدى المخاطر المالية لكل من الطرفين، إذ كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالات عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها وزادت مخاطر المقرضين، وتزيد أيضا مخاطر المستثمرين، لان عدم القدرة على خدمة الدين قد يؤدي إلى الإفلاس.

ويعبر انخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية أفضل للدائنين، ويعبر أيضا عن وجود قدرة كامنة على الاقتراض لدى المؤسسة.

### (ب) إجمالي الديون / الموجودات (Total Dept To Total Assets):

تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، كما تقدم معلومات عن قدرة المؤسسة لاستيعاب تراجع الأصول الناتجة عن خسارة دون تعويض حقوق الدائنين للخطر.

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:<sup>1</sup>

$$\text{نسبة إجمالي الديون / الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

إجمالي الموجودات

مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المالكون والمقرضون، لان انخفاض النسبة يعني انخفاض عبء خدمة الدين. ويفضل الدائنون انخفاض هذه النسبة، لأنها كلما انخفضت أتاحت هامش أمان أفضل لهم، في حين يفضل المالكون زيادة تلك النسبة، لان زيادتها قد يؤدي إلى تعظيم العائد لهم، كما قد تؤدي إلى استمرار سيطرتهم لاستغنائهم عن زيادة رأس المال بإدخال شركاء جدد.

### (ج) نسبة الديون القصيرة الأجل إلى حق الملكية:

<sup>1</sup> خالد وهيب الراوي ، يوسف سعادة ، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

تحسب هذه النسبة على النحو التالي:<sup>1</sup>

نسبة الديون القصيرة / حقوق الملكية = الديون القصيرة الأجل

حقوق الملكية

لا تلجأ المؤسسة إلى زيادة الاقتراض القصير الأجل لتمويل عملياتها الطويلة الأجل إلا بعد استنفاد قدرتها على الاقتراض الطويل الأجل بسبب انخفاض رأس مالها، أو ارتفاع المخاطر التشغيلية لها، بسبب احتمالات تأثر حجم نشاطها سريعا بالتغيرات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي. وارتفاع هذه النسبة إلى ما يقارب 67 بالمئة قد يكون مؤشرا باقتراب الخطر، ومؤشرا على اضطراب المؤسسة إلى زيادة الاعتماد على المصادر القصيرة الأجل عوضا عن المصادر الطويلة الأجل بسبب ضعف ثقة الدائنين بوضع المؤسسة على المدى الطويل.

## (2) مؤشرات التوازن المالي:

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من أهم الأدوات التي يعتمد عليها المحلل المالي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي وفي نفس الوقت التوفيق ما بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول.

### (1.2) رأس المال العامل: (FR)

هناك عدة تعاريف لرأس المال العامل ونذكر منها ما يلي:

- رأس المال العامل هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة<sup>2</sup>.
- رأس المال العامل هو جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال، وبالتالي فهو يبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 333 .

<sup>2</sup> ناصر دادي عدون ، مراقبة التسيير و التحليل المالي ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1999 ، ص 66 .

<sup>3</sup> kamel hamdi , le diagnostic financier , es – salam edition , alger , 2001 , p 78 .

- هو المؤشر للتوازن وهو عبارة عن نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على المدى الطويل إلى المدى القصير<sup>1</sup>.

ويحسب بإحدى الطريقتين<sup>2</sup> :

- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

الشكل (1): تشكيل رأس المال العامل

الأموال الخاصة		إجمالي الثبتات
ديون الاستغلال +	FR	
ديون متنوعة		إجمالي الأصول المتداولة
TR		المتاحات

Source : pierre romage , analyse et diagnostic financière , édition d organisations , paris , 2001 , p71 .

و هناك 3 حالات لرأس المال العامل<sup>3</sup> :

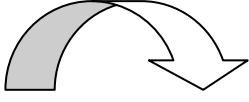
- رأس المال العامل أكبر من الصفر، هذا يعني زيادة في السيولة قصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل، قدرة المؤسسة على التسديد، وهذا ما يحقق توازن في الهيكل المالي.

<sup>1</sup> Pierre conso , farouk hemici , gestion financier de l' entreprise , 10° edition , pund , paris , 2002 , p 198 - 199 .

<sup>2</sup> Josett peyard , analyse financier , 8° edition , librairie vuibert , paris , november 1999 , pp 128. 129 .

<sup>3</sup> Elie cohen , analyse financiere , 4° edition economica , 1997 , p 275 .

في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.



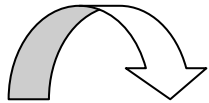
الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	FR
	ق.ق.أ

الشكل: (2) حالة رأس المال العامل أكبر من الصفر

المصدر : مداني بلغيث ، عبد القادر دشاش ، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة ، ملتقى دولي ، ديسمبر 2011 ، ص 20

- رأس المال العامل يساوي الصفر، هذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط، قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها.

هذه الحالة نادرة الحدوث إذ تمثل حالة توافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة.



الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	ق.ق.أ

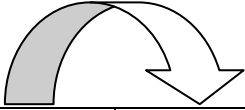
الشكل(3) : حالة رأس المال العامل يساوي الصفر

المصدر : مداني بلغيث ، عبد القادر دشاش ، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

- رأس المال العامل اقل من الصفر، هذا يعني الصعوبة في التسديد، وهذا يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة.

في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلي جزء من هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

الشكل (4): حالة رأس المال العامل اقل من الصفر



الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
FR	ق.ق.أ.
الأصول المتداولة	

المصدر : مداني بلغيث ، عبد القادر دشاش ، نفس المرجع ، ص 21.22 .

## 2.2) احتياجات رأس المال العامل: (BFR)

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية<sup>1</sup>. و يتم حسابه وفقا للعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - قروض مصرفية)

نميز بين نوعين من احتياجات رأس المال العامل:

- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال،

- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال.

<sup>1</sup> Geudi norbert, **finance d'entreprise les règles du jeu** , édition organisation , 1997 , p 121 .

أ) احتياجات رأس المال العامل للاستغلال:

تمثل احتياجات التمويل المتولدة عن دورة الاستغلال (مخزون + دائنون) وموارد الاستغلال (موردون)<sup>1</sup> . ويحسب بالعلاقة التالية<sup>2</sup> :

$$\text{BFR(ex)} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{مجموع الديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

$$\text{BFR(ex)} = \text{احتياجات الاستغلال الدورة} - \text{موارد الاستغلال الدورة}$$

ب) احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:

تمثل احتياجات التمويل المتولدة عن دورة خارج الاستغلال وبسبب حدوث فارق زمني بين احتياجات خارج الاستغلال (الدائنون) وموارد خارج الاستغلال (ديون متنوعة).

$$\text{BFR(Hex)} = \text{احتياجات خارج استغلال الدورة} - \text{موارد خارج استغلال الدورة}$$

$$\text{BFR(Hex)} = \text{ذمم مدينة متنوعة} - \text{ديون متنوعة}$$

(3.2) الخزينة: (T)

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة<sup>3</sup> .

وتعرف كذلك على أنها مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة الاستغلال، فهي تشمل القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال<sup>4</sup> .

وتحسب وفق طريقتين<sup>5</sup> :

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

<sup>1</sup> Josette peyard, op.cit , p 135 .

<sup>2</sup> Pierre romage , op.cit , p 73 .

<sup>3</sup> ناصر داودي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، الجزء الأول ، الجزائر : المحمدية العامة ، 1988 ، ص 51 .

<sup>4</sup> Pierre romage , op.cit , p 75 .

<sup>5</sup> Pirre conso , op. cit , p 215 .

\*TR أكبر من الصفر يعني FR أكبر من BFR أي أن الموارد الدائمة تفوق الأصول الثابتة يوجد فائض مكانه في شكل سيولة، وهذا يعني أن المؤسسة تجمد جزء من أموالها وهذا ما يطرح مشكل الربحية و بالتالي عليها الموازنة بينهما.

\*TR اصغر من الصفر يعني FR اصغر من BFR ، هي الوضعية التي تكون فيها المؤسسة في حاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من اجل استمرار النشاط و هي حالة عجز، وهذا ما يطرح مشكل الخطر التي تمثل تكاليف إضافية للمؤسسة، لهذا على المؤسسة أن تحصل حقوقها أو تطلب قروض.

\*TR = 0 يعني BFR = FR هي الحالة المثلى للخرزينة هذا يعني أن المؤسسة محافظة على وضعيتها المالية ، و لكن هذا من الصعب الوصول إليه على المدى القصير جدا.

### المطلب الثاني: التحليل بواسطة المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات

تقوم هذه التقنية من تقنيات التحليل المالي على إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية، سواء كانت مع مؤسسات مماثلة، أو مع القوائم المالية لنفس المؤسسة، أو بين عناصر القوائم الواحدة لنفس الفترة، وذلك من خلال وضع الميزانية وحسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية بجانب بعضها البعض، ليتم بعد ذلك استعراض التغيرات التي ظهرت بكل مجموعة من سنة إلى أخرى على مر السنوات. وبناء على هذه المقارنات يتم إظهار التغيرات الكبيرة والشاذة، ومن ثم دراستها لمعرفة أسبابها وآثارها على الوضع المالي للمؤسسة.<sup>1</sup>

#### (1) التحليل العمودي :

ويطلق عليه بالتحليل الرأسي أيضا، ويقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على انفراد ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة. ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسبة مئوية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد المبروك أبو زيد ، التحليل المالي شركات وأسواق مالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

<sup>2</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 93 .

ويقوم التحليل الرأسي على دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها،<sup>1</sup> وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانية من خلال تركيزها على عنصرين هما مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأموال الخاصة وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من أصول جارية و غير جارية.<sup>2</sup>

ويمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج، حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى رقم الأعمال في نفس القائمة، أو إلى مجموع الأصول (لا سيما في حالة المؤسسات المالية)، وهذا ما يسمح لنا بتقييم التكاليف والأرباح.

وكما يمكن استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة التدفقات النقدية، حيث نعبر عن كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة (الخارجة) أو كنسبة مئوية من رقم الأعمال.

ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا، ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات الدلالة.

## (2) التحليل الأفقي - التحليل التاريخي :

يقوم عادة المحلل المالي من خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة والنسب المئوية على حد سواء، وهو ما يساعده بشكل أفضل على إنجاز تحليله ، وقد يشمل التحليل الأفقي عامين متتاليين أو قد يمتد لفترات متتالية متعددة، وهو ما يعرف بتحليل الاتجاهات. فالخلل المالي عند قيامه بالتحليل الأفقي لحسابات النتائج، الميزانية وقائمة التدفقات النقدية فإنه يهتم بدراسة التغيرات الحادثة في مختلف بنود هاته القوائم، بما كانت عليه في سنة أو في سنوات سابقة سواء كانت على شكل نقص أو زيادة، ويحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> منير شاكر محمد و آخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

<sup>2</sup> عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات). دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ، ص 162 .

<sup>3</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 105 .

يرتكز تحليل الاتجاهات على دراسة الماضي من أجل تشخيص الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، إذا فهو يهتم بالقوائم المالية للفترة المحاسبية السابقة (من 3 إلى 5 سنوات غالباً في حالة توفر المعلومة)، وذلك باعتبار إحدى سنوات التحليل أساساً للمقارنة وسنة للأساس، بغرض دراسة وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، ورصد التاريخ المالي للمؤسسة، حيث يمكن هذا النوع من التحليل الحكم على ارتفاع النسب واستقرارها أو انخفاضها مما يساعده على الخروج باستنتاجات ومؤشرات مهمة عن واقع حالة المؤسسة وعن اتجاهاتها المستقبلية. ومن عيوب هذه التقنية ما يلي:<sup>1</sup>

- اختلاف ظروف المؤسسة من سنة إلى أخرى من حيث الحجم، خطوط الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة والنظم المحاسبية المتبعة.

- تظهر آثار التضخم و الكساد واضحة على هذا النوع من التحليل، فالأرقام التي تظهر في القوائم المالية من سنة لأخرى تتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة.

### (3) التحليل المقارن:

يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة النسب المالية وحسابات المؤسسة مع المعايير القطاعية(الصناعة) الصادرة عن الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط.<sup>2</sup> وذلك بهدف مقارنة الفعالية المالية للمؤسسات المتواجدة في نفس القطاع وتحديد آجال تسديد الزبائن الممنوحة لهم من طرف المؤسسات، وتقييم الهيكل المالي للمؤسسات من طرف البنوك. ومن عيوب هذا التحليل ما يلي:<sup>3</sup>

- تفاوت المؤسسات داخل الصناعة من حيث الحجم، وتنوع خطوط الإنتاج، والمستوى التكنولوجي المستخدم، والنظم المحاسبية المتبعة. فمثل هذه الاختلافات تجعل المقارنة مع متوسط الصناعة لا معنى لها.

<sup>1</sup> منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي و تقييم الأداء"مدخل حوكمة الشركات". دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2009 ، ص 222- 223 .

<sup>2</sup> Hubert de la Bruslerie, **Analyse Financière information financière et diagnostic.** Dunod , 3 éditions, Paris, France, 2006, p 447.

<sup>3</sup> منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي و تقييم الأداء"مدخل حوكمة الشركات ، مرجع سبق ذكره ، ص 220 .

- قد تتميز المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع بمستوى منخفض من الكفاءة ومن ثم فإن إجراء المقارنات يعد مضرًا ولا يخدم الغرض الذي استخدم من أجله.

#### (4) التحليل المعياري :

يعد التحليل المعياري بمثابة امتداد للتحليل المقارن، حيث يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة بعض النسب المالية والحسابات للمؤسسة محل الدراسة مع المعايير المطلقة التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف حجمها ومجال نشاطها. و هنا نجد أنه توجد معايير خاصة لكل نشاط:<sup>1</sup>

- رقم الأعمال في المتر المربع الواحد بالنسبة للمحلات التجارية الكبرى،

- أهمية الأعمال الجارية بالنسبة للأموال الخاصة لمؤسسات الأشغال العمومية،

- سعر الليلة الواحدة بالنسبة لقطاع الفنادق... الخ .

كما توجد بعض المعايير التي يمكن تطبيقها على كافة المؤسسات والمتمثلة فيما يلي :

- ضرورة تمويل الاستثمارات بالموارد الدائمة،

- يجب أن تكون قيمة الديون أقل من 3 مرات من الفائض الخام للاستغلال... الخ .

ويعتبر استخدام هذا النوع من التحليل قليلا لابتعاد المعايير عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات.

<sup>1</sup> Nacer Eddine Saadi, **analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales**. l'harmattan, paris, France, 2009. p91.

## خلاصة الفصل الأول:

ازدادت الأهمية بموضوع التحليل المالي منذ نهاية القرن 19، وبالتحديد في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي أين شهدت تلك الفترة انهيار كثيرا من المؤسسات مما أدى بالضرورة إلى دراسة القوائم المالية للمؤسسات بشكل علمي بغرض التعرف على الأداء الحقيقي لهذه المؤسسات والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي.

ويعتبر التحليل المالي وظيفة أو نشاط مستمر وقائم بدوام واستمرار المؤسسة ويساهم في تفسير مجريات الأحداث التي تلم بأنشطة المؤسسة كي يتم بناءا عليها صياغة توصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بتلك المؤسسة والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية وبالتالي لا يقتصر عمل المحلل على الأداء الماضي أو الحالي للمؤسسة بل واستقراء الاتجاهات التي تشكلها الأنشطة المستقبلية للمؤسسة.

وهناك العديد من الأدوات المستخدمة في عملية التحليل المالي ومن بين أهم هذه الأدوات النسب والمؤشرات المالية، المقارنات وبيان التغيرات والاتجاه، والتي تبين العلاقة بين الأصول والخصوم في المؤسسة لبيان المركز المالي والوضعية المالية لها ومفردات الأصول والخصوم ومقارنة هذه النسب مع المعايير الموضوعية للحكم على مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها ومعرفة درجة سيولتها.

الفصل الثاني:

أهمية التحليل المالي

في تحديد الوضعية

المالية للمؤسسة

### تمهيد الفصل الثاني:

لقد أصبحت المؤسسة النواة الأساسية لاقتصاد أي بلد، وان كبر حجمها وتعدداتها وتعدد الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط المؤسسات أدى بالقوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي إلى أن تكون لها الصفة العمومية وغير متحيزة لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى، مما يتطلب إجراء بعض الدراسات و التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة لتحديد الوضعية المالية الصحيحة لها لأنها تهم العديد من الأطراف لتلبية احتياجاتهم من المعلومات الخاصة عن المؤسسة، وكل هذا يكمن في الدور الجوهرى الذي يلعبه التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة. و من خلال هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة،

- المبحث الثاني: فعالية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة

المطلب الأول: مفاهيم حول المؤسسة

يهتم هذا المطلب بتعريف المؤسسة من خلال عرض مجموعة من المفاهيم المتعلقة بها، وخصائص المؤسسة، بالإضافة إلى أهداف المؤسسة.

(1) تعريف المؤسسة:

- يمكن تعريف المؤسسة أنها اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج سلع/أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين ذلك في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين وضمن شروط اقتصادية تختلف زمنيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج (لعوامل الإنتاج) بواسطة تدفقات نقدية وحقيقية (سلع وخدمات) وأخرى معنوية، وكل منهما يرتبط ارتباطا وثيقا بالآخر إذ تتمثل الأولى في الوسائل والموارد المستعملة في نشاط المؤسسة أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى<sup>1</sup>.

- وتعرف المؤسسة كذلك على أنها متعامل اقتصادي ينتج سلع و خدمات لمعاملين آخرين محققا نتيجة ذلك أرباحا.<sup>2</sup>

- كما يعرفها مكتب العمل الدولي على أنها كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي ولهذا المكان سجلات مستقلة.<sup>3</sup>

- وتعرف المؤسسة كذلك على أنها: كل وحدة قانونية، سواء كانت شخصا طبيعيا أو شخصا اعتباريا تتمتع باستقلالية اتخاذ القرارات، و تنتج سلع و خدمات قابلة للتسويق.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون ، مراقبة التسيير و التحليل المالي ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1999 ، ص 14 .

<sup>2</sup> jean \_ luc charron , sabrine sépari : organisation et gestion de l'entreprise , manuel et application , 2<sup>e</sup> édition , dunod , paris , 2001 , p 01 .

<sup>3</sup> عمر صخري ، اقتصاد مؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر ، طبعة 2 ، 1993 ، ص 25 .

<sup>4</sup> Yves \_ Frédéric livian : **organisation théorie et pratique** , dunod , paris , 1998 , p 19 .

## الفصل الثاني : أهمية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة

يمكن الإشارة إلى أن مصطلح المؤسسة هو مصطلح اقتصادي، بينما مصطلح الشركة هو المصطلح القانوني الذي يعنى بالأشكال القانونية الممكنة لممارسة وتأطير نشاط اقتصادي معين يتجسد بعقد شراكة.

### (2) خصائص المؤسسة:

عموما يمكننا استخلاص بعض الخصائص و المتمثلة في التالي<sup>1</sup>:

**1.2 المؤسسة وحدة اقتصادية:** باعتبار الوظيفة الأساسية للمؤسسة تكمن في إنتاج السلع

والخدمات قصد تبادها في السوق وذلك انطلاقا من عوامل تسمى بعوامل الإنتاج والمتمثلة أساسا في: المواد الأولية، العمل، المنتجات التامة والنصف التامة، الطاقة، المعدات ،....، كما تحتاج إلى معلومات وموارد مالية.

**2.2 المؤسسة وحدة لتوزيع المداخل:** إن المؤسسة تحقق القيمة المضافة التي تساوي ( قيمة

المخرجات -قيمة المدخلان) أين قيمة المخرجات تتمثل في مجموع المبيعات.

**3.2 المؤسسة خلية اجتماعية:** إن المؤسسة تقوم بتشغيل العمال، وذلك من أجل خلق

الثروة من جهة والقيام بوظيفة اجتماعية تكمن في سد بعض حاجيات العمال من جهة أخرى، ومن بين هذه الحاجيات نذكر على سبيل المثال: ثبات العمل، مستوى الأجور، الترقية، التكوين وغيرها، إن هذه المجموعة الاجتماعية تختلف من حيث:

أ-المؤهلات: شهادات علمية، مهنية،...الخ.

ب-الثقافة: بشكل عام يعرف هذا المفهوم كمجموعة من أنماط سلوكية جلية أو ضمنية، مكتسبة أو

منقولة وعموما النواة الأساسية للثقافة تكمن في الأفكار التقليدية والقيم المتعلقة بها.

ج- الأهداف: كل شخص يطمح لتحقيق أهدافه في المؤسسة، وفي الأهداف الشخصية تختلف من

شخص لآخر ولكن كما هو محدد في نظام العمل، يتطلب من كل الأعضاء المشكلة للمؤسسة تحقيق أهدافها التي قد نجدها عند بعض المؤسسات لا تتماشى مع أهداف المجموعات، وهو ما يخلق في آخر المطاف نزاعات.

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن أحبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000، ص26.

**3.3) المؤسسة مركز القرارات الاقتصادية:** تقوم المؤسسة بدور هام في الاقتصاد إذ أنها تمثل مركز القرارات الاقتصادية التي تخص نوع السلع، كمية السلع، الأسعار، التوزيع وغيرها، تتمثل هذه القرارات في الاختيارات الاقتصادية بمعنى الاختيار في استعمال الوسائل المتوفرة للوصول للهدف بأكثر فعالية، وبطبيعة عموما قوة القرار مبنية على الاستقلالية.

- يجب اصطلاح مؤسسة بالضرورة على فكرة زوال المؤسسة إذا اضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها<sup>1</sup>.

### 3) أهداف المؤسسة:

تسعى أي مؤسسة إلى تحقيق عدة أهداف تختلف وتتعدد حسب أصحاب المؤسسة، طبيعة وميدان نشاطها، تصنف هذه الأهداف إلى الأصناف التالية<sup>1</sup>:

#### 1.3) الأهداف الاقتصادية:

أ- تحقيق الربح: يعتبر الربح أهم معيار لصحة المؤسسة اقتصاديا لأن استمرار هذه الأخيرة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح الذي يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها وبالتالي توسيع نشاطها للصدوم أمام المؤسسات الأخرى، خاصة إذا كانت في طور النمو أو الحفاظ على مستوى معين من نشاطها أو التطور التكنولوجي، وقبل هذا استعمال الربح المحقق في تسديد الديون، توزيع الأرباح على الشركاء أو تكوين مؤنات لتغطية خسائر أو أرباح غير محتملة.

ب- الاستجابة لمتطلبات المجتمع: إن تحقيق المؤسسة لنتائجها يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي أو تغطية تكاليفها، وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع (الزبائن) الموجودة به سواء على المستوى المحلي الوطني أو الدولي، فيمكن القول أن المؤسسة تحقق هدفين في نفس الوقت: تغطية طلب المجتمع وتحقيق الأهداف.

<sup>1</sup> عمر صخري ، اقتصاد مؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص25-26 .

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره ، ص19.

## الفصل الثاني : أهمية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة

ج. عقلنه الإنتاج: يتم ذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج والتخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع الذي بواسطته ترفع من إنتاجياتها، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطة أو البرامج، وبذلك فإن المؤسسة تسعى إلى الوقوع تحت المشاكل الاقتصادية والمالية لأصحابها من جهة وللمجتمع من جهة أخرى.

د. تعظيم قيمة المؤسسة.

### 2.3 الأهداف الاجتماعية:

أ. ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعتبر العمال في المؤسسة من المستفيدين الأوائل في نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا وشرعا. إذ يعبر العمال عن العنصر والارتفاع حسب الحيوي والحي في المؤسسة إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور تتراوح بين الانخفاض عدة عوامل.

ب. تمكين العمال من تحسين مستوى معيشتهم: نظرا للتطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي، أصبحت حاجات العمال إلى تلبية رغباتهم تتزايد باستمرار، وهذا راجع إلى ظهور منتجات جديدة بالإضافة إلى التطور الحضري لهم ولتغيير أذواقهم وتحسينها وهذا ما يدعو إلى عقلانية الاستهلاك وتحسينه بتوفير الإمكانيات المالية والمادية أكثر فأكثر للعامل من جهة والمؤسسة من جهة أخرى.

ج. إقامة أنماط استهلاكية معينة: تقوم المؤسسات الاقتصادية عامة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع وذلك بتقديم منحاح جديدة أو التأثير في أذواقهم عن طريق الإشهار بمنتجات جديدة أو منتجات قديمة.

د. الدعوى إلى تنظيم وتماسك العمال: تتوفر داخل المؤسسات علاقات مهنية واجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم العلمية وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية، إلا أن دعوتهم إلا التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها، وعادة تكون للمؤسسة أجهزة مختصة مثل مجلس العمال.

## الفصل الثاني : أهمية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة

و). توفير تأمينات ومرافق للعمال: تعمل المؤسسة على توفير بعض التأمينات مثل: التأمين الصحي، التأمين ضد الحوادث وكذا التقاعد وبعض المرافق الاجتماعية للعمال سواء كانت وظيفية أو عادية خاصة في المؤسسات العمومية بالإضافة إلى المرافق الأخرى كالمطاعم وتعاونيات الاستهلاك. فالهدف من ذلك هو توفير للعمال محيط عملي جديد يدفعه لإنجاز عمله بصفة جيدة.

### المبحث الثاني: فعالية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة

#### المطلب الأول: القوائم المالية

القوائم المالية هي مجموعة من الوثائق المحاسبية والمالية التي يعتمد عليها المحلل في عملية التحليل والتي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وهذه القوائم هي: الميزانية - الميزانية، - حساب النتائج، - قائمة تدفقات الخزينة، - جدول تغيرات الأموال الخاصة، - ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية وحسابات النتائج.

#### 1) الميزانية:

الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى: حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية<sup>1</sup>.

#### 1.1 عرض الميزانية:

يتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاثة مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن: الأصول، الخصوم والأموال الخاصة. ويتم تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية وعناصر غير جارية وفقا لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية (الملحق رقم 1).

<sup>1</sup>عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة. دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص-ص 215-216.

(2) حساب النتائج:

بجانب حسابات النتائج تستخدم في الحياة العملية العديد من المسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات و رقم صافي الربح للفترة، تمثل: قائمة الدخل، قائمة الربح، قائمة الأرباح و الخسائر، بيان المصروفات والإيرادات. ومهما كانت التسمية التي تطلق على تلك القائمة، فيجب أن تفصح بشكل كاف لقراء التقارير المالية عن مكونات صافي الربح المحقق في خطوات متتابعة<sup>1</sup>. ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويزر بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)<sup>2</sup>.

(1.2) عرض حسابات النتائج:

(أ) حسابات النتائج (حسب الطبيعة):

يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع،...)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال (الملحق رقم 2).

(ب) حساب النتائج حسب الوظائف:

ويقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة و الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية و الإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية<sup>3</sup> (الملحق 3).

<sup>1</sup> محمد احمد العظمة يوسف عوض العدلي، المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 448.

1 القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية/ العدد 19، المادة رقم 1.230، ص 24.

2 شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 17.

### (3) قائمة التدفقات النقدية:

نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB (المعيار 95) بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية<sup>1</sup>.

### (1.3) إعداد قائمة التدفقات النقدية:

وتعد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين: المباشرة وغير المباشرة، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة، ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي، وتستخرج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين، بينما يكون الجزء الخاص بإيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية هو نفسه<sup>2</sup>. (الملحق رقم 4، رقم 5).

### (4) قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأنها: تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية<sup>3</sup>. (الملحق رقم 6).

### (5) الملاحق:

يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة. ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية<sup>4</sup>:

\_\_ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية،

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 195.

<sup>2</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 198.

<sup>3</sup> القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 1.250، ص 26.

<sup>4</sup> القرار العدد 19، نفس المرجع، ص 38.

## الفصل الثاني : أهمية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة

\_\_ مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة و قائمة

تغيرات الأموال الخاصة،

\_\_ المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيرتها،

\_\_ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفيه.

### المطلب الثاني: المزايا الرئيسية للتحليل بالنسب المالية

يعد التحليل بالنسب المالية أداة مفيدة جداً تستخدم من قبل إدارة المؤسسة لتحليل مركزها المالي والتحقق من قدرتها على تسديد التزاماتها في الأجل القصير وفي الأجل طويل والملاءة المالية بشكل عام، وفيما يلي بعض المزايا الرئيسية للتحليل بالنسب المالية:

#### 1- تساعد في اتخاذ القرارات:

إن إعداد التقارير المالية يساعد في توفير البيانات والمعلومات المالية، ولكن هذه المعلومات ليست مفيدة لصنع القرار، لأن البيانات المالية لا توفر سوى المعلومات الخام، أما عملية حساب وتحليل مختلف النسب المالية يساعد في معرفة نسبة الأرباح المحققة ومقارنة هذه النسبة مع السنوات السابقة لنفس المؤسسة أو مع النسب المحققة في المؤسسات المماثلة والمنافسة ومن ثم اتخاذ القرار بالعمل على الرفع من القدرة الربحية للمؤسسة إذا تبين أنها تقل عن ما هو محقق في هذه المؤسسات المماثلة والمنافسة.

#### 2- تساعد في التنبؤ والتخطيط المالي:

أن عملية حساب وتحليل النسب المالية تساعد في استخراج المعلومات التي من شأنها أن تفيد في عملية التنبؤ بالمستقبل والتخطيط له.

#### 3- تساعد في تحسين الأداء المالي للمؤسسة:

من خلال عملية حساب وتحليل النسب المالية يمكن معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة و التنسيق بينهما لتحسين الأداء المالي.

4- تساعد في عملية الرقابة المالية:

يستخدم التحليل المالي أيضا في المساعدة على الرقابة، بحيث يمكن إنشاء معايير لقياس كل بند من بنود الميزانية وحساب الأرباح والخسائر. وعلى هذا الأساس، تحدد النسب المالية المعيارية . وبمقارنة هذه النسب المالية المعيارية مع النسب المالية الفعلية، تظهر الفوارق التي قد تكون ايجابية أو سلبية وعلى هذا الأساس يمكن السيطرة و التحكم في الوضع المالي للمؤسسة من خلال التصحيح.

5- تساعد لاتخاذ قرارات المساهمين:

تستخدم النسب المالية من قبل المساهمون في تحليل الوضع المالي للمؤسسة، من ثم الحكم عليها من حيث قدرتها على الوفاء بالتزاماتها و كذا قدرتها على توليد الأرباح، وبالاستعانة بالتحليل المالي يتم اتخاذ القرار المناسب من حيث الاستثمار فيها من عدمه (شراء أسهمها من عدمها).

6- تساعد لاتخاذ قرارات الدائنين:

قد يلجأ الدائنين أحيانا لبيع بضائعهم على الحساب أو تقديم قروض قصيرة الأجل للمؤسسة، غير أنه قبل الإقدام على اتخاذ مثل هذه القرارات يلجأ هؤلاء الدائنون إلى استخدام تحليل النسب المالية لاتخاذ مثل هذه القرارات. لذا فان عملية تحليل مختلف نسب السيولة يصبح أمر ضروري ومفيد على أساسه يتم اتخاذ مثل هذه القرارات.

7-تساعد في اتخاذ القرارات بخصوص رفع رواتب وأجور الموظفين:

تساعد عملية حساب وتحليل النسب المالية نقابة العمال في الضغط على إدارة المؤسسة لزيادة رواتب عمالها وموظفيها وهذا من خلال احتساب وتحليل نسب ربحية المؤسسة، حيث أن نسب ربحية المؤسسة تبين ما إذا كانت هناك زيادة في أرباح المؤسسة ومن ثم مشروعية طلب زيادة رواتب وأجور الموظفين.

8-تساعد في اتخاذ القرارات الحكومية:

تساعد عملية التحليل بالنسب المالية على معرفة التوجهات العامة لاقتصاديات البلدان و ذلك من خلال جمع كل البيانات النسب المالية لمختلف المؤسسات العاملة في البلد فمثلا تحديد نسبة صافي الربح في كل المؤسسات العاملة في البلد يسمح بتحديد إجمالي الدخل الوطني.

### خلاصة الفصل الثاني:

المؤسسة كنواة أساسية في اقتصاد أي بلد تسعى باندماج عناصرها إلى تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية، ومن بين أهدافها الرئيسية أن تكون على وضعية مالية جيدة باستمرار تضمن لها البقاء واكتساب ثقة الأطراف التي يهملها الأمر، ولمعرفة وضعيتها المالية تلجأ المؤسسة إلى التحليل المالي لقوائمها المالية لتخفيف زحمة الأرقام فيها مما يسهل الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة لكل من يهتم الأمر، ليساهم بذلك التحليل المالي بدوره في اتخاذ قرارات متعددة سواء بالنسبة للمؤسسة نفسها أو بالنسبة للأطراف التي لها علاقة بها.

الفصل الثالث: التحليل

المالي على واقع

مؤسسة ميناء مستغانم

## الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية في الفصلين السابقين للتحليل المالي و تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، سوف نقوم في هذا الفصل بتسليط بعض أدوات و طرق المعالجة للتحليل المالي التي تعرضنا لها في الجانب النظري على القوائم المالية لمؤسسة ميناء مستغانم في حدود ما سمحت به المعطيات المتحصل عليها من المؤسسة من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى هذه المؤسسة، ووقع اختيارنا على هذه المؤسسة نظرا لتوفرها على قوائم مالية يمكن استخدامها في التحليل المالي بالإضافة إلى المكانة التي تحوز عليها، فهي مؤسسة كبقية الموانئ مصادرها متأتية من تقديم الخدمات و الرسوم الجبائية، إضافة إلى أنها قامت بتبني تنظيم الرحلات نحو فالنسيا واليكانت حيث انطلقت أول رحلة ابتداء من 13 مارس لهذه السنة 2016.

وبعد جمع المعلومات التي تخدم هذه الموضوع من المؤسسة ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة ميناء مستغانم،

المبحث الثاني: دراسة و تحليل الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم.

## الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

### المبحث الأول : عرض عام لمؤسسة ميناء مستغانم

تعتبر مؤسسة ميناء مستغانم من أهم المؤسسات على المستوى الوطني وذلك نظرا لأهمية الخدمات التي تقدمها بالإضافة إلى تبنيتها تنظيم الرحلات البحرية للمسافرين نحو فالنسيا ابتداء من هذا العام، فميناء مستغانم في طريقه إلى التحول إلى قطب تجاري بامتياز، ومن خلال هذه المبحث سوف نتعرف أكثر على مؤسسة ميناء مستغانم.

### المطلب الأول : تقديم مؤسسة ميناء مستغانم

#### 1) تعريف ميناء مؤسسة مستغانم :

ميناء مستغانم كجميع الموانئ مصادره من تقديم خدمات ورسوم جبائية ، ومفهوم الميناء هو مفهوم حكومي إلى جانب أهمية نشاطه في الاقتصاد الوطني عامة و الجهوي خاصة . و كذلك تتعدد خصائصه بالنسبة للتشكيلات الاقتصادية .

عموما احتكاك الميناء بالبواخر ليس له دوائر اختصاص سلطات الميناء بل يخص أكثر السياسة الوطنية ، ومختلف العملاء الاقتصاديين وهذا الأخير مستقل لهذه السلطة حيث تستطيع التصرف سلبيا عند حدوث أي خطأ في فعالية نشاط الميناء .

#### 2) لمحة تاريخية عن مؤسسة ميناء مستغانم :

- لأنه كان خليجا صخريا حاداً يمتدّ بين الرأس البحري لصلامندر والرأس البحري لخروبة إستخدمه القراصنة لاقتراب الغنائم، سُمي ميناء مستغانم فيما قبل 1833م بـ "مرسى الغنائم". ومن هنا سميت المدينة "مستغانم".
- في سنة 1848م، أنشئ أول رصيف للميناء بطول 80 متر ليصل امتداده إلى 325 متر بحلول سنة 1881م.
- إنطلق أول مشروع لتهيئة الميناء في سنة 1882م وبعد ثلاث سنوات من ذلك أعلن عنه مشروعاً ذا منفعة عامة.
- تلت ذلك أعمال تهيئة ضخمة بين 1890م و 1904م إنتهت بميلاد أول حوض للميناء .

## الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

- بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941م، تم إنشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955م وبداية 1959م.

منذ ذلك الحين يتم تطوير الميناء بما يتماشى مع متطلبات المنطقة حيث أصبح يشكل اليوم جزء أساسيا من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة وهو ضروري بالنسبة للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية إذ أنه يشجع استحداث مجموعة من الخدمات مقربة من المستلمين النهائيين عبر أروقة نقل متعددة الأنماط.



Mosta \_ Port 1960

### 3) نشأة مؤسسة ميناء مستغانم

يقدم ميناء مستغانم نوعين من الخدمات: الخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري، وتشرف على تسييره مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية إقتصادية/ شركة ذات أسهم EPE/ EPM/ Spa أنشأت في إطار إصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82-87 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982م .

ورثت مؤسسة الميناء، إبتداء من شهر نوفمبر 1982م، الخدمات والتجهيزات الخاصة بالديوان الوطني للموانئ المنحلّ (ONP) وكذلك تلك الخاصة بالشركة الوطنية للشحن والتفريغ المنحلّة أيضا (SONAMA)، كما أسندت

## الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

إليها من جهة أخرى مهام القطر الموكولة فيما قبلُ للشركة الوطنية للملاحة (CNAN) فأصبح دورها منوطا بما يلي:

- تسيير أملاك الدولة المينائية والإنشاءات الخاصة واستغلال وتنمية الميناء.
- إحتكار خدمات الشحن والتفريغ، القطر والإرساء.

في 29 فيفري 1989م شقّت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الإستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية، حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع إجتماعي إلى شركة عمومية اقتصادية/ شركة ذات أسهم رأس مالها 25.000.000 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" SOGEPORIS، تحمل للسجل التجاري رقم 88.B.01 وتخضع للقانونين التجاري والمدني طبقا لأحكام القوانين 01-88 و 03-88 و 04-88 الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988 والمتضمنة للنصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات وطبقا للمرسوم 101-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988م والمرسوم 88-119 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988م والمرسوم 88-177 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988م.

أنيط إلى مؤسسة ميناء مستغانم إنجاز المهام التالية:

- إستثمار وتطوير ميناء مستغانم
- إستغلال الآلات والإنشاءات المينائية
- إنجاز أعمال صيانة وتهيئة وتحديث للبنى المينائية الفوقية
- إعداد برامج بناء وصيانة وتهيئة للبنى المينائية التحتية بالتعاون مع الشركاء الآخرين
- مباشرة عمليات الشحن و التفريغ المينائية
- مزاولة عمليات القطر، القيادة، الإرساء وغيرها

## الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

- القيام بكل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، والعقارية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع مؤسسة ميناء مستغانم.

بتاريخ 27 فيفري 2008، تم رفع رأس مال الشركة إلى 500.000.000 دج.

\*مؤسسة تسيير موانئ و ملاجئ الصيد فرع مؤسسة ميناء مستغانم :

في شهر جانفي 2004، تم إنشاء مؤسسة تسيير موانئ وملاجئ صيد مستغانم في حقيبة شركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" على شكل فرع لمؤسسة ميناء مستغانم.

ولدت هذه المؤسسة بموجب إنعقاد مجلس الحكومة في 13 أوت 2003 المكّرس لبحث تسيير موانئ وملاجئ الصيد وبمقتضى القرار رقم 02 الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 2003 عن مجلس مساهمات الدولة الخاص بإسناد موانئ وملاجئ الصيد إلى شركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" وبمقتضى القرار رقم 05 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2003 المتعلق بتثمين وتطبيق القرار السابق وبمقتضى الإجتماع العام الإستثنائي لمؤسسة ميناء مستغانم المنعقد في 20 جانفي 2004 الخاص بإنشاء هذا الفرع الذي يسهر على تسيير نشاط الصيد لميناء مستغانم و مينائي صلامندر وسيدي لخضر.



Mosta \_ Port 2008

## الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

### 4) الموقع الجغرافي لمؤسسة ميناء مستغانم :

يقع ميناء مستغانم في الجهة الشرقية لخليج أرزيو ما بين خطي عرض 56 شمالا و 5 شرقا ، كما أن موقعه استراتيجي إذ يرتبط بجميع الطرق المؤدية إلى الجنوب مثل معسكر ، تيارت ، البيض . أما غربا فيأخذ طريق أرزيو حيث يقع في مفترق الطرق المؤدية إلى خارج المدينة ممّا أتاح له لعب دور هام في الحركة الاقتصادية في المنطقة الغربية للبلاد .

### 5 ) الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم :

شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم المبين في الملحق رقم 07:

#### 1- المديرية العامة:

وظيفتها التسيير، المراقبة، التنظيم والسهر الحسن للمؤسسة، تراقب جميع مديريات المؤسسة وتتكون من:

**1-1 الرئيس ( المدير العام ):** هو الممثل القانوني للمؤسسة والمسؤول الأول في شكل الهرم القانوني للمؤسسة، يشرف على جميع الاعمال التي تقوم بها المؤسسة بمشاركة المدراء المنفذين والذين اقل منه درجة في هيكل المؤسسة

**1-2 مساعد المدير العام:** ويعتبر المستشار القانوني للمدير العام، حيث يساعده في اتخاذ القرارات المناسبة وفي كل الأعمال التي لها صلة بالمؤسسة.

**1-3 مساعد الأمن الداخلي:** وهو الشخص المخول قانونا بحفظ الأمن والسلامة داخل الحرم المؤسساتي.

**1-4 مكتب التنسيق العام:** وهو الذي يتولى جميع المهام التي يصدرها المدير إليه، والمتمثلة في تبليغ المراسلات الداخلية مع جميع المديريات والحفاظ على التسيير الحسن للمؤسسة.

**1-5 خلية التدقيق:** هذه الخلية لها علاقة مباشرة مع الإدارة العامة، وتمثل مهامها في التأكد من احترام

إجراءات التسيير، وكذلك تدقيق وفحص العمليات والأنشطة المختلفة للمؤسسة.

#### 2- مديرية الموارد البشرية:

تتم هذه المديرية بتنظيم وتنسيق ومراقبة جميع الشؤون المرتبطة بتسيير المستخدمين والتكوين والوسائل العامة للمؤسسة وتتكون من الفروع التالية:

## الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

**1-2 قسم المستخدمين والتكوين:** يقوم هذا القسم بالإشراف ومراقبة تنفيذ سياسة المؤسسة في إطار تسيير المستخدمين، كما يقوم بإعداد برامج التكوين والحرص على تطبيقها، بالإضافة إلى مشاركته في إعداد الميزانية في إطار مصاريف المستخدمين ويتكون من المصالح التالية:

**1-1-2 مصلحة المستخدمين والتكوين.**

**2-1-2 مصلحة الأجور والتكاليف.**

**3-1-2 المصلحة الاجتماعية.**

**2-2 قسم الوسائل العامة:** يهتم هذا القسم بتسيير الوسائل العامة ويتكون من مصلحتين:

**1-2-2 مصلحة الوسائل العامة.**

**2-2-2 مصلحة تسيير المخزون.**

**3-2 قسم الشؤون الاجتماعية:** يهتم هذا القسم بتسيير الأنشطة الثقافية والاجتماعية في المؤسسة ويتكون من مصلحتين.

**1-3-2 مصلحة الخدمات الاجتماعية.**

**2-3-2 مصلحة النشاط الرياضي والثقافي.**

**3- مديرية المالية والمحاسبة:** وهي المديرية المكلفة بتسيير الوضعية المالية للمؤسسة وذلك عن طريق وضع ميزانيات محددة لكل سنة ومدى مطابقتها للأهداف المسطرة، وإحصاء كل العمليات المالية التي نفذت خلال السنة الواحدة، وإمساك الدفاتر التجارية المبينة للنشاط التجاري وتتكون من:

**1-3 قسم المحاسبة:** يشرف هذا القسم على جميع العمليات الحسابية وفقا للنظام المحاسبي المالي ويتكون من مصلحتين:

**1-1-3 مصلحة المحاسبة العامة.**

**2-1-3 مصلحة المحاسبة التحليلية.**

**2-3 قسم المالية:** يشرف على التسيير المالي للمؤسسة وإعداد ومتابعة الميزانية ويتكون من مصلحتين:

**1-2-3 المصلحة المالية.**

**2-2-3 مصلحة التحصيلات.**

**4- مديرية الاستثمار التجاري:**

## الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

تقوم هذه المديرية ب:

- تسيير العمليات المرتبطة بعبور البضائع ( الشحن، التفريغ، التخزين )

- تسيير أملاك الدولة المينائية

- تسيير الإنشاءات المتخصصة.

- متابعة تطور تقنيات الاستثمار المينائي .

وتتفرع هذه المديرية إلى:

**1-4 قسم الشحن والتفريغ:** يهتم هذا القسم بعملية الشحن والتفريغ والتخزين ويتكون من ثلاثة مصالح:

**1-1-4 مصلحة الشحن والتفريغ.**

**2-1-4 مصلحة التخزين.**

**3-1-4 مصلحة الحاويات.**

**2-4 القسم التجاري:** ينظم مهام مصلحة الفواتير، الأملاك والإنشاءات المتخصصة، يسهر على ترجمة وتطبيق

سلم الأثمان المعمول به وينقسم إلى مصلحتين:

**1-2-4 مصلحة الفوترة وأملاك الدولة.**

**2-2-4 مصلحة الإحصائيات.**

**3-4 خلايا مديرية الاستثمار التجاري:** تضم هذه المديرية الخلايا التالية:

**1-3-4 خلية الدراسات والتخطيط:** وهي الخلية التي تقوم بإعداد مخططات شهرية وسنوية توضح فيها نسبة

النشاط التجاري لكل شهر، مع إحصاء عدد السفن الراسية خلال الشهر الواحد، وتحديد نوعية حمولة كل سفينة

على حدة ووضع مقارنة حول نسبة النشاط لكل شهر مقارنة مع الشهر الذي يليه، كما توضع مخططات تبين

نسبة النشاط التجاري بالنسبة للسنة الواحدة ومقارنتها بالسنة التي قبلها لتحديد نسبة التطور الحاصل اذا وجد.

**2-3-4 خلية التسويق:** هي الخلية التي يتمحور دورها الأول في التعريف بالميناء ودوره الجيو استراتيجي بمنطقة

الغرب الجزائري كونه يعتبر همزة وصل بين الغرب الجزائري ومنطقة الوسط والجنوب الجزائري .

**3-3-4 خلية المنازعات:** وهي الخلية المختصة في جميع المنازعات التي قد تنشأ أثناء تنفيذ العمل .

**5- مديرية قيادة الميناء:** تقوم هذه المديرية بتأمين حركة الملاحة (دخول السفن، خروجها، تحويلها من مركز

رسوها إلى آخره) وتأمين الحدود المينائية وتتكون من:

## الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

**5-1 قسم الملاحة:** يشرف مباشرة على جميع البحارة والملازمون بتنفيذ الأوامر الصادرة لهم من طرف مسئولهم المباشرين ويلزم أن يكون هؤلاء البحارة متمتعين بشهادات تبرز كفاءة كل بحار على حدة ودرجة التصنيف حيث بدون هذه الشهادة لا يمكن للبحارة ان يتولوا مهامهم في المؤسسة وهي تتنوع بتنوع مؤهلات كل بحار على حدة ويتكون من:

**5-1-1 محطة القاطرة:** وهو المكان المخصص فعليا لوقوف القاطرة سواء عند مغادرتها له لتنفيذ المهام المنيطة لها أو أثناء العودة.

**5-1-2 محطة سفينة الإرشاد:** وهو المكان المخصص فعليا لوقوف سفينة الإرشاد المخصصة للنقل أثناء كل مهمة سواء كان ذلك عند إدخال السفن أو إخراجها من الميناء.

**5-2 قسم الأمن:** يختص في حفظ الأمن عن كل الأخطار التي من شأنها أن تشكل تهديدا مباشرا على حياة العمال، وحفظ الصحة وذلك بالحرص على نظافة المحيط المخصص للعمل، ويتفرع هذا القسم إلى:

**5-2-1 قسم ضابط الميناء:** يشرف مباشرة على العملية التي تسبق دخول الباخرة المحملة بالبضائع للميناء عن طريق الاتصال بربان السفينة لأخذ جميع المعلومات الخاصة بالسفينة من حيث نوعية المواد المحملة، حجم السفينة، طولها... لكي ينسق تحديد الرصيف الخاص بالتوقف.

**5-2-2 قسم حراس الميناء:** وتمثل مهامه في حراسة الميناء.

### 6- مديرية الأشغال والصيانة:

وهي المديرية المختصة بالأشغال والصيانة ويقصد بالأشغال كل الأعمال التي من شأنها توفير الإجراءات الملائمة للسير الحسن للعمل، والمتمثلة في توفير الإنارة تعبيد الطرق بناء ألهيكل النظافة...

أما الصيانة يقصد بها تصليح الآلات و عتاد العمل التي تحتاج إلى عملية إصلاح في حالة تعرضها إلى عطب، تتكون هذه المديرية من:

**6-1 قسم الصيانة:** يقوم قسم الصيانة بتنسيق وتصميم ومراقبة جميع أنشطة حفظ وصيانة وإصلاح المعدات بالإضافة إلى استبدال المعدات وقطع الغيار ويتكون من مصلحتين:

**6-1-1 مصلحة الصيانة:** وهي المسؤولة عن صيانة وإصلاح معدات رفع ومناولة البضائع، وموقف السيارات والمعدات الميكانيكية.

## الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

- 2-1-6** مصلحة العتاد: تهتم هذه المصلحة بتنظيم عمل مشغلي الآلات، وتوفير ومراقبة معدات المناولة.
- 2-6** قسم الأشغال: يهتم هذا القسم بتنفيذ ومراقبة مشاريع تطوير وتهيئة الميناء وأعمال الصيانة ويتكون من مصلحة الأشغال والصيانة.
- 1-2-6** مصلحة الأشغال والصيانة: تشرف هذه المصلحة على تنفيذ أعمال صيانة أصول المؤسسة.

المطلب الثاني : عرض الميزانية وحساب النتائج لمؤسسة ميناء مستغانم

(1) الميزانية للسنتين 2012/2011

\* الميزانية الأصول لسنة 2012/2011:

الجدول رقم 01: الميزانية الأصول 2012/2011

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

الاصول	ملاحظة	2012			الاصول
		الصافي	الاهلاك و المؤونات	الإجمالي	
أصول غير جارية :					
- فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي .		-	-	-	
- تثبيات غير مادية .	(1.1)	129 166,67	140 833,33	270 000,00	
- تثبيات مادية .	(2.1)	1113190956,99	1260490786,82	2373681743,81	
- أراضي .		-	-	-	
- مباني .		373766490,08	98587641,71	472354131,79	
- تثبيات مادية أخرى .		739424466,91	1161903145,11	1901327612,02	
- تثبيات ممنوح امتيازها .		-	-	-	
- تثبيات جاري إنجازها .	(3.1)	-	-	-	
- تثبيات مالية .	(4.1)	20000000,00	-	20000000,00	
- سندات موضوعة موضع المعادلة		-	-	-	
- مساهمات أخرى وديون مماثلة مرتبطة بها .		-	-	-	
- سندات أخرى مثبتة .		20000000,00	-	20000000,00	
- قروض وأصول أخرى غير جارية		-	-	-	
- ضرائب مؤجلة عن الأصل .	(5.1)	33314516,84	-	33314516,84	
<b>مجموع الأصول الغير جارية</b>	<b>(1)</b>	<b>1166634640,50</b>	<b>1260631620,15</b>	<b>2427266260,60</b>	
أصول جارية :					
- مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	(1.2)	33472899,49	75998755,35	109471654,84	
- ديون دائنة واستخدامات مماثلة	(2.2)	113896956,74	77699234,38	191596194,12	
- الزبائن .	(1.2.2)	109662813,74	24533814,07	134216627,81	
		49829181,46			



الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

—	—		ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) .
—	—		ديون مدينة وأخرى غير جارية .
525 753 244,03	195 078 096,80	(4.2)	مؤونات ومنتجات ثابتة سلفا .
<b>528 046 707,03</b>	<b>195 078 096,80</b>	<b>(4)</b>	<b>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</b>
2 293 463,83	—	(4.1)	الخصوم غير الجارية
—	—		قروض وديون مالية .
—	—		ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) .
525 753 244,03	195 078 096,80	(4.2)	ديون مدينة وأخرى غير جارية .
<b>528 046 707,03</b>	<b>195 078 096,80</b>	<b>(4)</b>	<b>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</b>
17 947 409,59	24 854 625,57	(5.1)	الخصوم الجارية
135 488 022,72	85 257 044,40	(5.2)	موردون وحسابات ملحقة .
250 277 133,46	301 780 282,37	(5.3)	ضرائب .
—	—		ديون مدينة أخرى .
<b>403 712 565,77</b>	<b>301 780 282,37</b>	<b>(5)</b>	<b>مجموع الخصوم الجارية (3)</b>
<b>2 623 239 425,44</b>	<b>1 982 253 033,70</b>		<b>المجموع العام للخصوم</b>

## الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

(2) عرض حساب النتائج للسنتين 2011/2012 (الجدول رقم 03)

ن_1	ن	ملاحظة	
1 144 245 423,41	1 641 135 288,41	01	رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
1 144 245 423,57	1 641 135 288,41		<b>1. إنتاج السنة المالية</b>
34 573 983,49	35 874 044,31	02	المشتريات المستهلكة
45 387 684,21	39 735 324,64	03	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
79 961 667,70	75 609 368,95		<b>2. استهلاك السنة المالية</b>
1 064 283 755,87	1 565 525 919,46	04	<b>3. قيمة الاستغلال المضافة (2_1)</b>
447 744 673,77	654 479 095,62	05	أعباء العاملين
35 580 309,95	44 063 671,89	06	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
580 958 772,15	866 983 151,95	07	<b>4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال</b>
8 726 862,50	2 322 663,78	08	المنتجات العملياتية الأخرى
2 474 610,54	3 864 775,19	09	الأعباء العملياتية الأخرى
264 115 022,17	458 175 487,08	10	المخصصات للاهتلاكات و الأرصدة
29 741 759,02	18 413 405,08	11	استئناف عن خسائر القيمة و الأرصدة
352 837 760,96	425 678 958,54		<b>5. النتيجة العملياتية</b>
8 346 819,01	15 065 198,05	12	المنتجات المالية
250 000,00		13	الأعباء المالية
8 096 819,01	15 065 198,05		<b>6. النتيجة المالية</b>
360 934 579,97	440 744 156,59		<b>7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)</b>
97 543 193,14	127 772 679,52	14	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-157 700,40		15	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
1 191 060 864,10	1 676 936 555,32		<b>مجموع منتجات الأنشطة العادية</b>
927 511 776,87	1 363 965 078,25		<b>مجموع أعباء الأنشطة العادية</b>
263 549 087,23	312 971 477,07		<b>8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
			العناصر غير العادية _ المنتجات (يطلب بيانها)
			العناصر غير العادية _ الأعباء (يطلب بيانها)
		<b>(63)</b>	<b>9. النتيجة غير العادية</b>

## الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

263 549 087,23	312 971 477,07		10. النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات موضع المعادلة في النتيجة الصافية 11. النتيجة الصافية للمجمع المدمج و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)
----------------	----------------	--	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

### المبحث الثاني : دراسة وتحليل الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم

بعد تعرفنا على مؤسسة ميناء مستغانم في المبحث الأول سوف نقوم في هذا المبحث بتحديد الوضعية المالية لها باستخدام بعض أدوات التحليل المالي المذكورة في الجانب النظري.

### المطلب الأول: تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء مستغانم بواسطة النسب المالية لسنة 2011-2012

جدول رقم 04: التحليل بواسطة النسب لمؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2011

النسبة	العلاقة	2011
نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	$2.40 = \frac{723\,403\,477.96}{301\,780\,282.37}$
نسبة السيولة السريعة	$\frac{\text{(الأصول المتداولة - المخزون)}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	$2.33 = \frac{20\,486\,070.80 - 723\,403\,477.96}{301\,780\,282.37}$
نسبة السيولة الجاهزة	$\frac{\text{النقديات}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$	$0.99 = \frac{298\,311\,991.50}{301\,780\,282.37}$
نسبة الملاءة	$\frac{\text{مجموع الاصول}}{\text{مجموع الديون}}$	$3.99 = \frac{1\,982\,253\,033.70}{496\,858\,379.17}$
رأس المال العامل	$\frac{\text{الاصول قصيرة الاجل - الديون}}{\text{قصيرة الاجل}}$	$= \frac{301\,780\,282.37 - 723\,403\,477.96}{421\,623\,195.59}$
نسبة هامش الربح	$\frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{رقم الاعمال}}$	$0.51 = \frac{580\,958\,772.15}{1\,144\,245\,423.57}$
نسبة الربح الصافي	$\frac{\text{النتيجة الصافية للسنة المالية}}{\text{رقم الاعمال}}$	$0.23 = \frac{263\,549\,087.23}{1\,144\,245\,423.57}$

## الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم 05: التحليل بواسطة النسب لمؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2012

النسبة	العلاقة	2012
نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	$3.61 = \frac{1\ 456\ 604\ 784.94}{403\ 712\ 565.77}$
نسبة السيولة السريعة	$\frac{\text{(الأصول المتداولة - المخزون)}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	$3.53 = \frac{33\ 472\ 899.49 - 1\ 456\ 604\ 784.94}{403\ 712\ 565.77}$
نسبة السيولة الجاهزة	النقديات / ديون قصيرة الأجل	$1.26 = \frac{509\ 234\ 925.71}{403\ 712\ 565.77}$
نسبة الملاءة	$\frac{\text{مجموع الاصول}}{\text{مجموع الديون}}$	$2.82 = \frac{2\ 623\ 239\ 425.44}{931\ 759\ 273.63}$
رأس المال العامل	الاصول قصيرة الاجل - الديون قصيرة الاجل	$1\ 052\ 892\ 219.17 = 403\ 712\ 565.77 - 1\ 456\ 604\ 784.94$
نسبة هامش الربح	$\frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{رقم الاعمال}}$	$0.53 = \frac{866\ 983\ 151.95}{1\ 641\ 135\ 288.41}$
نسبة الربح الصافي	$\frac{\text{النتيجة الصافية للسنة المالية}}{\text{رقم الاعمال}}$	$0.19 = \frac{312\ 971\ 477.07}{1\ 641\ 135\ 288.41}$

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

\* التعليق:

1- نسبة السيولة العامة (Current Ratio): توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل ( تسديد فواتير الكهرباء والغاز والماء، تسديد الرواتب والأجور تسديد ديون الموردين ومنح القروض القصيرة الأجل).

و بما انه كلما ارتفعت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دل على أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل، ويلاحظ مما سبق أن نسب السيولة العامة للسنتين 2011 و 2012 كلها تزيد عن الواحد الصحيح مما يدل أن مؤسسة ميناء مستغانم في وضع مالي جيد على المدى القصير، الأمر الذي يسمح لها بتسديد كل التزاماتها على المدى القصير.

## الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

2- نسبة السيولة السريعة ( Quick Ratio ): تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين الأصول الجارية مخفضة بالمخزون و الالتزامات الجارية، وبالخصوص فهي تدل على العلاقة الموجودة بين الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية مقابل قيمة الالتزامات الجارية و كلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دل ذلك على أن المؤسسة في وضع مالي جيد يسمح لها بتسديد التزاماتها القصيرة الآجل دون الاعتماد على الإيرادات التي تأتي من عملية بيع المخزون (مبيعات البضائع).

ومن خلال الجدول رقم 4 و 5 فقد لاحظنا في مؤسسة ميناء مستغانم أن هذه النسبة تزيد عن الواحد الصحيح في كلا السنتين 2011 و 2012 مما يدل على أن نسبة السيولة للمؤسسة في نزايذ أي 2.33 ثم 3.53 .

3- نسبة السيولة الجاهزة (Cash Ratio) : نسبة النقدية (وتسمى أيضا نسبة الأصول النقدية) هي نسبة النقدية للمؤسسة والأصول النقدية مكافئة لها إلى مجموع الخصوم. وتدل هذه النسبة على حجم الأموال المتاحة التي تستطيع سداد الخصوم الحالية. و تستخدم هذه النسبة من قبل الدائنين المحتملين كمقياس لسيولة المؤسسة و قدرت هذه السيولة على تغطية الديون القصيرة الأجل.

ويلاحظ من الجدولين رقم 4 و 5 أعلاه أن هذه النسبة موجبة بالنسبة لمؤسسة ميناء مستغانم في كلا السنتين حيث بلغت 0.99 في سنة 2011 ثم ارتفعت إلى 1.26 في سنة 2012 هذا ما يدل على تسيير داخلي جيد في الخزينة.

4- نسبة الملاءة العامة (Debt Ratio) : و هي تمثل العلاقة بين إجمالي أصول المؤسسة و إجمالي التزاماتها و كلها زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دل على أن المؤسسة في وضع مالي جيد على المدى الطويل، تقيس هذه النسبة النفوذ المالي للمؤسسة. وتعتبر المؤسسات التي لديها مستويات أعلى من الألتزامات/الديون مقارنة مع الأصول ذات مديونية عالية وأكثر خطورة بالنسبة للمقرضين.

ومن خلال الجدولين 4 و 5 أعلاه فيلاحظ أن هذه النسبة تساوي 3.99 في سنة 2011 و 2.82 في سنة 2012 مما يدل على أن مؤسسة ميناء مستغانم في وضع مالي جيد على المدى الطويل بالرغم من أن هذه النسبة انخفضت من 3.99 إلى 2.82 .

## الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

5- رأس المال العامل (Working capital): يدل رأس المال العامل على قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل فكلما كان الفرق بين الأصول القصير الأجل للمؤسسة أكبر من التزاماتها الجارية كلما دل هذا على أن المؤسسة باستطاعتها تسديد كل ديونها القصير الأجل فمثلا إذا كان للمؤسسة أصول قصيرة الأجل مساوية لالتزاماتها القصيرة الأجل فهذا يعني أن رأس المال العامل غير موجود، وبالنسبة لمؤسسة ميناء مستغانم فان رأس المال العامل موجود و قد بلغ 421 623 195.59 سنة 2011 ثم ارتفع ليصل الى 1 052 892 219.17 سنة 2012 ما يدل على ان المؤسسة في وضع مالي جيد يسمح لها بتسديد التزاماتها قصيرة الاجل.

6- نسبة هامش الربح (Profit Margin): هذه النسبة تدل على مدى مساهمة المبيعات (إيرادات المبيعات) في تغطية تكاليف البيع، ولاحظنا في مؤسسة ميناء مستغانم أن هذه النسبة تعد جيدة بالنسبة للسنتين وتطورت ما بين السنتين، حيث أن إيرادات المبيعات في السنتين غطت كل تكاليف البيع.

7- نسبة الربح الصافي (Net profit Ratio): تعني هذه النسبة مساهمة كل دينار واحد من المبيعات في تحقيق صافي الربح، وبالنسبة لمؤسسة ميناء مستغانم وجدنا أن كل دينار كمبيعات يحقق 0.23 ربح الصافي سنة 2011 و 0.19 سنة 2012 .

المطلب الثاني: تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء مستغانم بواسطة المقارنات و بيان التغيرات و الاتجاهات 2011-2012.

الجدول رقم 06: التحليل الأفقي لميزانية مؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2011 - 2012

العناصر	2011	2012	مقدار التغير	نسبة التغير
الأصول:	1 982 253 033,70	2 623 239 425,44	640 986 392,00	32,33%
الأصول الثابتة	1 258 849 555,74	1 166 634 640,50	- 92 214 915,00	-7,33%
قيم الاستغلال	20 486 070,80	33 472 899,49	12 986 828,69	63,39%
القيم المحققة	54 605 415,66	113 896 956,74	59 291 541,04	108,6%
القيم الجاهزة	648 311 991,50	1 309 234 925,71	660 922 933,50	101,95%
الخصوم:	1 485 394 654,53	1 691 480 151,81	206 085 497,00	13,87%
الأموال الخاصة	195 078 096,80	528 046 707,03	332 968 610,23	170,68%
ديون طويلة الأجل	301 780 282,37	403 712 565,77	101 932 283,40	33,78%
ديون قصيرة الأجل				

## الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

المصدر: من إعداد الطالب

جدول رقم 07: التحليل العمودي (الراسي) لميزانية مؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2011 – 2012

النسب		المبالغ		العناصر
2012	2011	2012	2011	
%100	%100	2 623 239 425,44	1 982 253 033,70	الأصول:
%44,47	%63,51	1 166 634 640,50	1 258 849 555,74	الأصول الثابتة
%01,28	%01,03	33 472 899,49	20 486 070,80	قيم الاستغلال
%04,34	%02,75	113 896 956,74	54 605 415,66	القيم المحققة
%49,91	%32,71	1 309 234 925,71	648 311 991,50	القيم الجاهزة
				الخصوم:
%64,48	%74,93	1 691 480 151,81	1 485 394 654,53	الأموال الخاصة
%20,13	%09,84	528 046 707,03	195 078 096,80	ديون طويلة الأجل
%15,39	%15,22	403 712 565,77	301 780 282,37	ديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالب

**التعليق:** من خلال التحليل الأفقي و العمودي لميزانية مؤسسة ميناء مستغانم للسنتين 2011-2012 لاحظنا أن هناك نمو ملحوظ في اغلب عناصر ميزانية المؤسسة باستثناء الأصول الثابتة التي سجلت انخفاض بنسبة 07,33% بالإضافة إلى الأموال الخاصة، وعلى الرغم من ذلك هذا يدل على أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة لذلك عليها المحافظة و تجديد استثماراتها.

## الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

### خلاصة الفصل الثالث:

يتم استخدام تحليل النسب لتقييم العلاقات بين عناصر القوائم المالية. وتستخدم النسب المالية لتحديد الاتجاهات على مر الزمن لمؤسسة ما أو للمقارنة بين مؤسستين أو أكثر عند نقطة معينة من الزمن، و يتركز تحليل النسب المالية على ثلاثة جوانب رئيسية: السيولة والربحية والملاءة.

و بناء على ذلك ومن خلال قيامنا بالدراسة الميدانية و تحليل القوائم المالية لمؤسسة ميناء مستغانم للسنتين 2012/2011 باستخدام بعض أدوات التحليل المالي فقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن مؤسسة ميناء مستغانم هي في وضع مالي جيد سواء على المدى القصير أو المدى الطويل، فهي قادرة على تسديد التزاماتها و لا تعاني من عجز في السيولة، الشيء الذي يضمن لدائنا هذه المؤسسة بتعامل معها بكل ارتياح واطمئنان.

أما من حيث قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح فيتجلى هذا واضحا من تحليل النسب الربحية للمؤسسة كنسبة هامش الربح و نسبة صافي الربح.

الخاتمة:

### الخاتمة:

يعد التحليل المالي عمل مستمر مع نشاط المؤسسة، حيث يعمل على تبين العلاقة بين أصول وخصوم المؤسسة لبيان الوضعية المالية لها و مدى كفاءتها في إدارة أصولها، حيث لا يقتصر عمل المحلل المالي على الأداء الماضي أو الحالي للمؤسسة بل يمكنه إيضاح صورة مستقبلية للمؤسسة تمكنها من اتخاذ قرارات مستقبلية، وذلك باعتماده على عدة أدوات في عملية التحليل كالنسب والمؤشرات المالية وبيان التغيرات والاتجاهات، كل واحدة منها تقيم علاقة معينة، وعلى سبيل المثال يتم استخدام تحليل النسب لتقييم العلاقات بين عناصر القوائم المالية. وتستخدم النسب المالية لتحديد الاتجاهات على مر الزمن لمؤسسة ما أو للمقارنة بين مؤسستين أو أكثر عند نقطة معينة من الزمن، و يتركز تحليل النسب المالية على ثلاثة جوانب رئيسية: السيولة والربحية والملاءة.

ولقد أصبحت المؤسسة محور أساسي الذي يدور حوله اقتصاد أي بلد، حيث أصبحت تهم العديد من الأطراف سواء التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بها، وبالتالي أصبح لزاما على المؤسسة أن تكون في وضعية مالية جيدة تسمح لها بالبقاء واكتساب ثقة كل من يهمهم الأمر، ولمعرفة المؤسسة لوضعيتها المالية تلجأ إلى التحليل المالي لقوائمها المالية للتخفيف من زحمة الأرقام في قوائمها المالية مما يساعد جميع الأطراف التي يهمها الأمر في الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة، حيث يساهم التحليل المالي كذلك بدوره في اتخاذ قرارات متعددة سواء بالنسبة للمؤسسة نفسها أو بالنسبة للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة.

وبناء على ذلك ولمعالجة الموضوع قمنا بالجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، فمن خلال قيامنا بالدراسة الميدانية وتحليل القوائم المالية لمؤسسة ميناء مستغانم للسنتين 2011/2012، قمنا بتسليط بعض أدوات التحليل المالي، والتي مكنتنا من الوصول إلى نظرة حول الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تبين أن المؤسسة في وضع مالي جيد ولا تعاني من عجز في السيولة وهي قادرة على تسديد التزاماتها ولها القدرة على تحقيق الأرباح، مما يضمن للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة أن تتعامل معها بارتياح و اطمئنان.

### نتائج الدراسة:

من خلال موضوعنا هذا تمكنا من الوصول إلى بعض النتائج، إحداها متعلقة بالجانب النظري وأخرى بالجانب الميداني وهي كالآتي:

## الخاتمة

- التحليل المالي أداة جوهرية تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك فالتحليل المالي يساهم في اتخاذ العديد من قرارات، سواء القرارات التي تخص المؤسسة بحد ذاتها أو التي تخص الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

- تتعدد الأدوات المستخدمة في التحليل المالي، فكل أداة منها تهدف إلى تقييم علاقة معينة بغرض تفسير صورة معينة.

- من خلال إسقاطنا للدراسة النظرية على مؤسسة مبنية مستغانم اتضح لنا أن المؤسسة في وضع مالي جيد يضمن للمتعاملين معها أن يتعاملو معها بأريحية واطمئنان.

### آفاق الدراسة:

تناولنا في هذه المذكرة موضوع دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، وقد لاحظنا أن هناك جوانب مهمة بالموضوع لم يكن بوسعنا التطرق إليها نظرا لحدود الدراسة وضيق الوقت، وعلى هذا الأساس نتمنى أن نكون قد فتحنا المجال للقيام بدراسات أخرى أوسع بشيء من التخصيص، لتعالج دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية على المدى القصير و المدى الطويل.

الملاحق:

الملحق رقم 1: الميزانية بتاريخ.....

ن_1	ن			الملاحظة	الأصول
	الصافي	الاهلاك والمؤونات	الإجمالي		
					<p>أصول غير جارية</p> <p>فارق بين الاقتناء. المنتج ايجابي أو سلمي</p> <p>تثبيتات غير مادية</p> <p>تثبيتات مادية</p> <p>أراضي</p> <p>مباني</p> <p>تثبيتات مادية أخرى</p> <p>تثبيتات ممنوح امتيازها</p> <p>تثبيتات جاري انجازها</p> <p>تثبيتات مالية</p> <p>سندات موضوعة موضع المعادلة</p> <p>مساهمات أخرى و ديون مماثلة مرتبطة بها</p> <p>سندات أخرى مثبتة</p> <p>قروض و أصول أخرى غير جارية</p> <p>ضرائب مؤجلة عن الأصل</p>
					مجموع الأصول غير الجارية
					<p>أصول جارية</p> <p>مخزونات و منتجات قيد التنفيذ</p> <p>ديون دائنة و استخدامات مماثلة</p> <p>الزيائن</p> <p>المدينون الآخرون</p> <p>الضرائب و ما شابهها</p> <p>ديون دائنة أخرى و استخدامات مماثلة</p> <p>الموجودات و ما شابهها</p> <p>الأصول الموظفة و غيرها من الأصول الجارية</p> <p>الخزينة</p>
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

ن_1	ن	الملاحظة	الخصوم
			<p>رؤوس الأموال الخاصة</p> <p>رأس مال الصادر</p> <p>رأس مال غير مستعان به</p> <p>علاوات و احتياطات (احتياطات مجمدة (1))</p> <p>فوارق إعادة التقييم</p> <p>فارق المعادلة (1)</p> <p>نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة للمجمع (1))</p> <p>رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد</p> <p>حصة الشركة المجمدة (1)</p> <p>حصة ذوي الأقلية (1)</p>
			المجموع (1)
			<p>الخصوم غير الجارية</p> <p>قروض و ديون مالية</p> <p>ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)</p> <p>ديون مدينة و أخرى غير جارية</p> <p>مؤونات و منتجات ثابتة سلفا</p>
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			<p>الخصوم الجارية</p> <p>موردون و حسابات ملحقة</p> <p>ضرائب</p> <p>ديون مدينة أخرى</p> <p>خزينة سلبية</p>
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			المجموع العام للخصوم

(1) لا يستعمل إلا في تقسيم قوائم مالية مدججة.

الملحق رقم 2: حساب النتائج (حسب كل نوع)

الفترة من ..... إلى .....

ن_1	ن	ملاحظة	
			<p>رقم الأعمال</p> <p>تغير مخزونات المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها</p> <p>الإنتاج المثبت</p> <p>إعانات الاستغلال</p> <p><b>1. إنتاج السنة المالية</b></p> <p>المشتريات المستهلكة</p> <p>الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى</p> <p><b>2. استهلاك السنة المالية</b></p> <p><b>3. قيمة الاستغلال المضافة (1_2)</b></p> <p>أعباء العاملين</p> <p>الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة</p> <p><b>4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال</b></p> <p>المنتجات العملية الأخرى</p> <p>الأعباء العملية الأخرى</p> <p>المخصصات للاهتلاكات و الأرصدة</p> <p>استئناف عن خسائر القيمة و الأرصدة</p> <p><b>5. النتيجة العملية</b></p> <p>المنتجات المالية</p> <p>الأعباء المالية</p> <p><b>6. النتيجة المالية</b></p> <p><b>7. النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)</b></p> <p>الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية</p> <p>الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية</p> <p><b>مجموع منتجات الأنشطة العادية</b></p>

			<p>مجموع أعباء الأنشطة العادية</p> <p>8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية</p> <p>العناصر غير العادية _ المنتجات (يطلب بيانها)</p> <p>العناصر غير العادية _ الأعباء (يطلب بيانها)</p> <p>9. النتيجة غير العادية</p> <p>10. النتيجة الصافية للسنة المالية</p> <p>حصة الشركات موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)</p> <p>11. النتيجة الصافية للمجمع المدمج</p> <p>و منها حصة ذوي الأقلية (1)</p> <p>حصة المجمع (1)</p>
--	--	--	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

الملحق رقم 3: حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من..... إلى.....

ن_1	ن	ملاحظة	
			<p>رقم الأعمال  كلفة المبيعات  <b>هامش الربح الإجمالي</b>  منتجات أخرى عملياتية  التكاليف التجارية  الأعباء الإدارية  أعباء أخرى عملياتية  <b>النتيجة العملياتية</b>  تقدم تفاصيل الأعباء حسب النوع  (مصاريف للعاملين المخصصات للاهتلاكات)  منتجات مالية  الأعباء المالية  <b>النتيجة العادية قبل الضرائب</b>  الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية  الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية  <b>مجموع منتجات الأنشطة العادية</b>  <b>مجموع أعباء الأنشطة العادية</b>  <b>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>  الأعباء الغير العادية  المنتجات غير العادية  <b>النتيجة الصافية للسنة المالية</b>  حصة الشركات موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)  <b>النتيجة الصافية للمجمع المدمج</b>  و منها حصة ذوي الأقلية (1)  <b>حصة المجمع (1)</b></p>

الملحق رقم 4: جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من..... إلى.....

ن_1	ن	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية: صافي نتيجة السنة المالية. تصحيحات من أجل: -الاهتلاكات و الأرصدة. -تغير الضرائب المؤجلة. -تغير المخزونات. -تغير الزبائن و الديون الدائنة الأخرى. -تغير الموردين و الديون الأخرى. -نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية للضرائب.
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ).
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. مسحوبات عن شراء تشيئات. تحصيلات عن مبيعات تشيئات. تأثير متغيرات محيط الإدماج (التجميع).
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعملية الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين. زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) أموال الخزينة عند الافتتاح. أموال الخزينة عند الإقفال. تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية.
			تغير أموال الخزينة.

الملحق رقم 5: جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة)

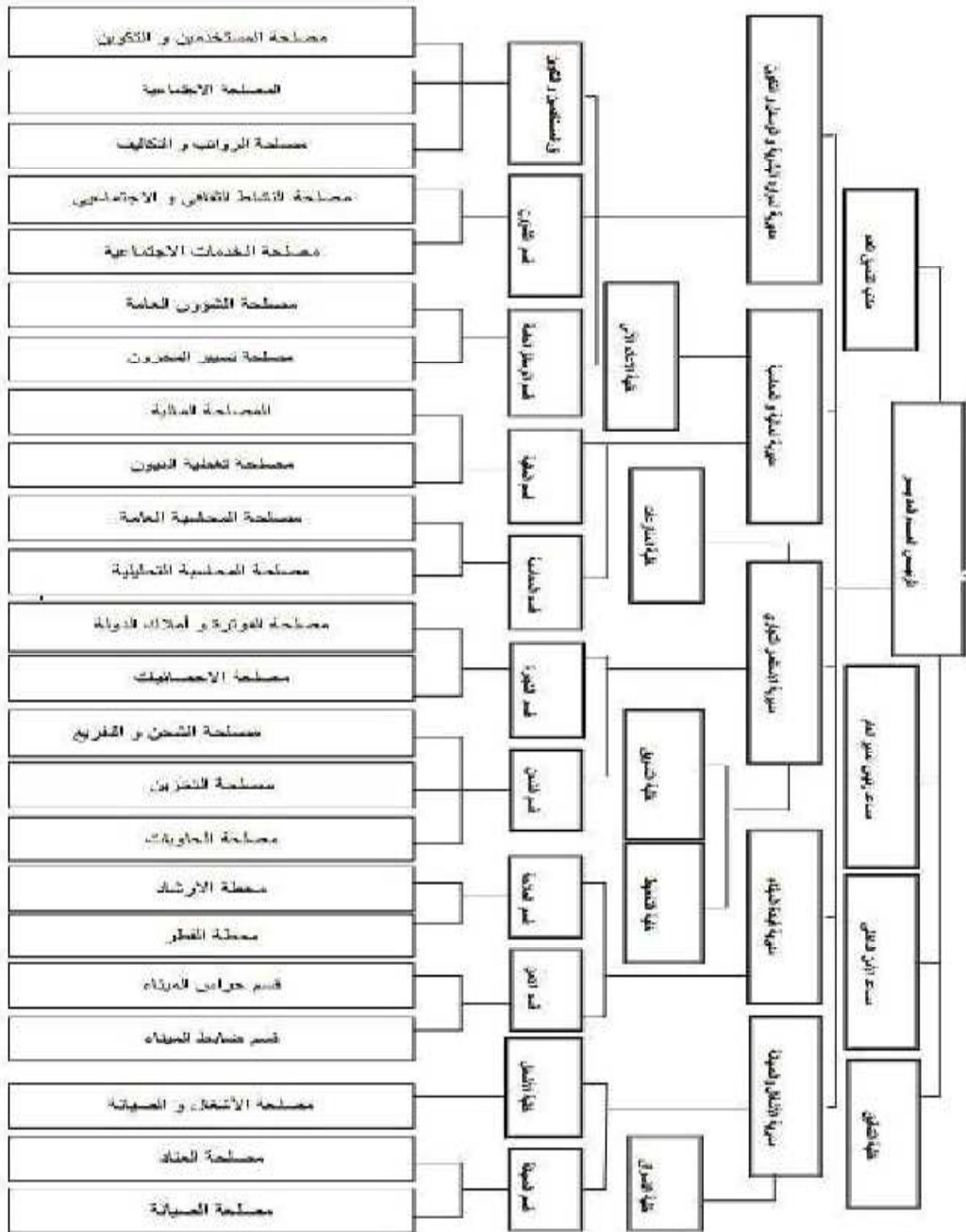
الفترة من..... إلى .....

ن_1	ن	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية: -التحصيالات المقبوضة من عند الزبائن. -المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين. -الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة. -الضرائب عن النتائج المدفوعة.
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها).
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. المسحوبات عن اقتناء تسيئات مادية أو غير مادية التحصيالات عن عمليات بيع تسيئات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تسيئات مالية التحصيالات عن عمليات بيع تسيئات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل التحصيالات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام التحصيالات المتأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثير و تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج).
			أموال الخزينة عند الافتتاح. أموال الخزينة عند الإقفال. تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية.



الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة ميناء مستغانم

المعاليق المباشرة: الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة ميناء مستغانم



الملحق رقم 07: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم

## Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >  
Identifiant Fiscal : 99927078214891

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	01	270 000,00	140 833,33	129 166,67	140 389,96
Immobilisations corporelles	02	2 373 681 743,81	1 260 490 796,82	1 113 190 956,99	1 201 550 794,98
Terrains					
Bâtiments		472 354 131,79	98 587 641,71	373 766 490,08	400 681 741,00
Autres immobilisations corporelles		1 901 327 612,02	1 161 903 145,11	739 424 466,91	900 869 053,98
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	03				5 645 710,42
Immobilisations financières	04	20 000 000,00		20 000 000,00	18 198 143,54
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés		20 000 000,00		20 000 000,00	18 198 143,54
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif	05	33 314 516,84		33 314 516,84	33 314 516,84
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>2 427 266 260,65</b>	<b>1 260 631 620,15</b>	<b>1 166 634 640,50</b>	<b>1 258 649 555,74</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours	06	109 471 654,84	75 998 755,35	33 472 899,49	20 486 070,80
Créances et emplois assimilés		191 598 194,12	77 699 234,38	113 898 959,74	54 605 415,66
Clients	07	134 216 627,81	24 533 814,07	109 682 813,74	49 829 181,46
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés	08	57 379 566,31	53 165 420,31	4 214 146,00	4 776 234,20
Disponibilités et assimilés		1 309 234 925,71		1 309 234 925,71	648 311 991,50
Placements et autres actifs financiers courants	09	800 000 000,00		800 000 000,00	350 000 000,00
Trésorerie	10	509 234 925,71		509 234 925,71	298 311 991,50
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>1 610 302 774,67</b>	<b>153 697 989,73</b>	<b>1 456 604 784,94</b>	<b>723 403 477,96</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>4 037 569 035,32</b>	<b>1 414 329 609,88</b>	<b>2 623 239 425,44</b>	<b>1 982 253 033,70</b>

**Bilan Passif**

Arrêté à : Clôture &lt; Etat Définitif &gt;

Identifiant Fiscal : 99927078214891

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis	01	500 000 000,00	500 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))	02	878 508 674,74	721 845 567,30
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	03	312 971 477,07	263 549 087,23
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES I</b>		<b>1 691 480 151,81</b>	<b>1 485 394 654,53</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		2 293 463,83	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	04	525 753 244,03	195 078 096,80
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>529 046 707,86</b>	<b>195 078 096,80</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés	05	17 947 409,59	24 854 625,57
Impôts	06	135 488 022,72	85 257 044,40
Autres dettes	07	250 277 133,46	191 668 612,40
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>403 712 565,77</b>	<b>301 780 282,37</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>2 623 239 425,44</b>	<b>1 982 253 033,70</b>

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >  
Identifiant Fiscal : 99927078214891

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	01	1 841 135 288,41	1 144 245 423,57
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I. PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>1 841 135 288,41</b>	<b>1 144 245 423,57</b>
Achats consommés	02	35 874 044,31	34 573 983,49
Services extérieurs et autres consommations	03	39 735 324,64	45 387 684,21
<b>II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>75 609 368,95</b>	<b>79 961 667,70</b>
<b>III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)</b>	<b>04</b>	<b>1 565 525 919,46</b>	<b>1 064 283 755,87</b>
Charges de personnel	05	654 479 095,62	447 744 673,77
Impôts, taxes et versements assimilés	06	44 063 671,89	35 580 309,95
<b>IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>07</b>	<b>868 983 151,95</b>	<b>580 958 772,15</b>
Autres produits opérationnels	08	2 322 663,78	8 726 862,50
Autres charges opérationnelles	09	3 864 775,19	2 474 610,54
Dotations aux amortissements et aux provisions	10	458 175 487,08	264 115 022,17
Reprise sur pertes de valeur et provisions	11	18 413 405,08	29 741 759,02
<b>V. RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>425 678 958,54</b>	<b>352 837 760,96</b>
Produits financiers	12	15 065 198,05	8 346 819,01
Charges financières	13		250 000,00
<b>VI. RESULTAT FINANCIER</b>		<b>15 065 198,05</b>	<b>8 096 819,01</b>
<b>VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)</b>		<b>440 744 156,59</b>	<b>360 934 579,97</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	14	127 772 679,52	97 543 193,14
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	15		-157 700,40
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>1 676 936 555,32</b>	<b>1 191 060 864,10</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>1 363 965 078,25</b>	<b>927 511 776,87</b>
<b>VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>312 971 477,07</b>	<b>263 549 087,23</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>312 971 477,07</b>	<b>263 549 087,23</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
<b>XII. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)</b>			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

# قائمة المراجع:

## قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1) الكتب:

- 1) الحيايى وليد ، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004.
- 2) أيمن الشنطي ، عامر شقر ، الإدارة و التحليل المالي ، عمان ، دار البداية ، 2004.
- 3) حسين سمير عشيش إشراف ظافر الكبيسي ، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك . مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2010.
- 4) خالد وهيب الراوي ، يوسف سعادة ، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، عمان دار المسيرة للنس و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2000.
- 5) شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
- 6) شوام بوشامة ، تقييم و اختبار الاستثمارات ، دار الغرب للنشر ، 2003.
- 7) صادق الحسني ، التحليل المالي والمحاسبي " دراسة معاصرة في الأصول العلمية و تطبيقاتها " ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1998.
- 8) عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 9) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة. دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1999.
- 10) عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات). دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 11) عبد الرزاق بن أحبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000.

- 12) عدنان تايه النعيمي أرشد التميمي ، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008.
- 13) عمر صخري ، اقتصاد مؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر ، طبعة 2 ، 1993.
- 14) فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، رام الله ، فلسطين ، 2008.
- 15) محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، المجلد الثاني ، منشورات ذات السلاسل للطباعة و النشر و التوزيع ، الكويت، 1986.
- 16) محمد المبروك أبو زيد ، التحليل المالي شركات و أسواق مالية ، دار المريخ للنشر ، الطبعة الثانية ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 17) محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني . دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2006.
- 18) مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2006.
- 19) منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي و تقييم الأداء"مدخل حوكمة الشركات". دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2009.
- 20) منير شاکر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2005.
- 21) مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الأردن، 2006.
- 22) ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، الجزء الأول ، الجزائر : المحمدية العامة ، 1988.
- 23) ناصر دادي عدون ، مراقبة التسيير و التحليل المالي ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1999.
- 24) هيثم محمد الزعبي ، الإدارة و التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الفكر ، 2000

25) وليد ناجي الحياي ، التحليل المالي ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدانمرك ، 2007.

26) يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر ، الإسكندرية ، 2012.

## 2) الرسائل والأطروحات:

1) سعادة اليمين ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة- العالمة -سطفى .مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

2) لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

## 3) الملتقيات:

مداني بلغيث ، عبد القادر دشاش ، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي، ديسمبر 2011.

## 4) القوانين و الأوامر:

القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية/ العدد 19، المادة رقم 1.230

## 5) المراجع اللغة الفرنسية:

- 1) Elie cohen , **analyse financiere** , 4<sup>e</sup> edition economica , 1997
- 2) Geudi norbert, **finance d'entreprise les règles du jeu** , édition organisation , 1997
- 3) Hubert de la Bruslerie, **Analyse Financière information financière et diagnostic**. Dunod , 3 éditions, Paris, France, 2006
- 4) jean \_ luc charron , sabrine sépari : **organisation et gestion de l'entreprise** , manuel et application , 2<sup>e</sup> édition , dunod , paris , 2001
- 5) Josett peyard , **analyse financier** , 8<sup>e</sup> edition , librairie vuibert, paris , november 1999
- 6) kamel hamdi , **le diagnostic financier** , es – salam edition , alger , 2001

7) Pierre conso , farouk hemici , **gestion financier de l' entreprise** , 10<sup>e</sup> edition , pund , paris , 2002

8) pierre romage , **analyse et diagnostic financière , édition d organisations** , paris , 2001

9) Nacer Eddine Saadi, **analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales.** l'harmattan, paris, France, 2009

10) Yves \_ Frédéric livian : **organisation théorie et pratique** , dunod , paris , 1998